

قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً بارزاً في العديد من الدول العربية، نظراً لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، ومساهمته في توفير المواد الأولية التي تستخدم كمداخلات في العديد من الصناعات التحويلية. كما أنه يسهم في توفير فرص العمل لحوالي 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية، علاوة على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية، إلا أن أداءه التنموي مازال محدوداً بسبب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية في أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية، وحساسية القطاع للتغيرات المناخية لاعتماده على الأمطار التي تتسم بمحدوديتها وعدم انتظام توزيعها، بالإضافة إلى كون الزراعة المطرية زراعة تقليدية لا تعتمد على الأساليب الحديثة والتطوير التقني، وضعف البنى الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الريفية والزراعية. وقد سجل القطاع الزراعي خلال عام 2015 نمواً بلغ حوالي 1.3 في المائة بالأسعار الجارية، كما زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع النمو في قطاع الصناعات الاستخراجية.

يتميز الإنتاج الزراعي العربي بالتقلب وعدم الاستقرار نظراً لتأثره بالتقلبات المناخية، ومحدودية الموارد المائية وبخاصة الأمطار التي تعتمد عليها الزراعات المطرية التي تمثل مساحاتها المحصولية حوالي 75 في المائة من المساحة المحصولية الإجمالية التي تقدر بحوالي 63 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وقد أدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2015 والتوسع في استخدام التقانة الحديثة في الزراعة مثل استخدام مداخلات الإنتاج الحديثة من بذور محسنة وأسمدة وميكنة وري متطور والتوسع في تطبيق التقانات الحديثة، إلى زيادة الإنتاج النباتي بنسبة 3 في المائة ونمو الإنتاج الحيواني بجميع عناصره بنسبة حوالي 0.8 في المائة. في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة 2.2 في المائة، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55 في المائة من حجم المخزون.

بلغت نسبة العاملين في الزراعة في عام 2014 حوالي 20 في المائة مقابل حوالي 23 في المائة في عام 2010، ويرجع سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف مستويات الخدمات الأساسية وقلة فرص العمل المُجدي في الوسط الريفي. وبلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في

الدول العربية عام 2014 حوالي 5395 دولاراً، ويعتبر هذا الرقم متدنياً إذ يمثل حوالي نصف وثلاث نظيره في الدول النامية والمتقدمة على التوالي.

وفي إطار التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من حوالي 24.6 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 24.9 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة نمو قدرها 1.4 في المائة. كما انخفضت الواردات الزراعية من حوالي 93.1 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 90.9 مليار دولار عام 2014، أي بنسبة تراجع بلغت 2.4 في المائة، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الطلب على بعض السلع الزراعية وانخفاض الأسعار العالمية. وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي 65.9 مليار دولار في عام 2014 بالمقارنة مع حوالي 68.5 مليار دولار في عام 2013. وقد اسهم استمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الغذائية وتواضع النمو في الإنتاج الزراعي إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 34.2 مليار دولار عام 2014. كما سجلت نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2014 تحسناً وفي مقدمتها الحبوب والشعير والسكر واللحوم. ومن جانب آخر سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالبيض بنسبة حوالي 98 في المائة، كما سجلت مجموعة من السلع الغذائية فائضاً مثل الخضروات بنسبة حوالي 113 في المائة والفواكه بنسبة حوالي 108 في المائة والأسماك بنسبة حوالي 102 في المائة.

النتائج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية عام 2015 حوالي 142 مليار دولار، محققاً بذلك نسبة نمو متواضعة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. بينما حقق ذلك الناتج زيادة مئوية متوسطة قدرها 7.2 في المائة خلال الفترة (2005-2015). وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.8 في المائة في عام 2015 بالمقارنة مع 6.1 في المائة في عام 2005، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية (بالأسعار الجارية)

(مليون دولار أمريكي)

معدل النمو السنوي (%)	معدل النمو السنوي (%)	2015	2014	2013	2010	2005	
2015-2014	2015-2005						
10.9-	7.7	2,429,069	2,727,449	2,714,827	2,070,437	1,166,512	الناتج المحلي الإجمالي
1.3	7.2	142,000	140,232	136,412	125,829	70,763	الناتج الزراعي
		5.8	5.1	5	6.1	6.1	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: الملحق (1/3)

ويرجع سبب النمو المتواضع للنتائج الزراعي خلال عام 2015 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية مثل الجزائر والعراق والمغرب واليمن وتراوح ذلك بين حوالي 4.9 في المائة في الجزائر وحوالي 28.7 في المائة في العراق. ويشكل الناتج الزراعي لهذه الدول مجتمعة حوالي 33.5 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2015.

وتتباين نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية، إذ تكون تلك النسبة مرتفعة في بعض الدول العربية مثل القمر والسودان واليمن والمغرب وموريتانيا والجزائر ومصر وتونس حيث تتراوح بين 9.7 في المائة في تونس و 32.5 في المائة في القمر. وتراوحت تلك النسبة بين 2.2 في المائة و 5.4 في المائة في كل من السعودية وليبيا وجيبوتي والأردن ولبنان والعراق. وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتراوح بين حوالي 0.1 في المائة في قطر و حوالي 1.6 في المائة في عُمان.

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من حوالي 406 دولاراً للفرد في عام 2014 إلى حوالي 402 دولاراً للفرد عام 2015 أي بانخفاض قدره نحو 1.0 في المائة، ويعود سبب ذلك إلى زيادة معدلات نمو السكان بنسب تفوق الزيادة في الناتج الزراعي، ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيما بين الدول العربية بشكل ملحوظ حيث يصل أقصاه في كل من السودان والجزائر ولبنان والسعودية والمغرب ومصر بمتوسط يقدر بنحو 737، 524، 475، 464، 434 و 423 دولاراً للفرد في كل منها على التوالي. ويتراوح ذلك المتوسط بين 203 دولاراً و 374 دولاراً في كل من الأردن والعراق وعمان والقمر والإمارات وتونس وما بين 161 دولار و 190 دولار في كل من اليمن وموريتانيا والكويت. ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى أقل من 100 دولار في كل من جيبوتي وليبيا والبحرين وقطر، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية

الخصائص البيئية والمناخية في الدول العربية

تتوزع بعض الدول العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادياتها ومصدر العيش لسكانها، وتتنوع هذه الموارد تبعاً للتباين في البيئات المتعلقة بالموقع الجغرافي المتميز للدول العربية وتراخي أطرافها في القارتين الأفريقية والآسيوية. ومن جانب آخر فإن بعض هذه الموارد تتميز بالهشاشة نتيجة للظروف البيئية القاسية من حيث المناخ الجاف والتربة الضعيفة في معظم الأحوال. ويعتبر هذا التنوع أحد أبرز الخصائص الطبيعية حيث تضم الدول العربية خمسة أقاليم بيئية مناخية، تشمل المناخ المتوسطي البحري المعتدل، ويغطي سواحل الدول العربية المتوسطية الذي يتسم بالمناخ المعتدل والأمطار الجيدة التي يتجاوز معدلها السنوي 1000 ملم، والمناخ المتوسطي

القاري والذي تتراوح فيه الأمطار بين 600 ملم و 1000 ملم ويتركز في السهول الداخلية، والمناخ الجبلي ويتميز بالأمطار والتلوج ويغطي الجبال العالية في لبنان وسلسلة جبال الأطلس عبر كل من المغرب والجزائر وتونس، والمناخ المداري الموسمي ذو الأمطار الصيفية الغزيرة ويمتد من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وسط وجنوب السودان والصومال، والمناخ شبه الجاف الذي تتراوح فيه الأمطار بين 100-300 ملم سنوياً، والمناخ الجاف الذي تقل فيه الأمطار عن 100 ملم سنوياً، وهو يغطي حوالي 80 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية حيث الحرارة المرتفعة وشدة الجفاف وطول فترته وهو مما يضعف الغطاء النباتي. وتلعب خصائص المناخ الجاف دوراً رئيسياً في بنية ومكونات التربة الكيماوية والعضوية حيث تتركز الأملاح فيها وبوجه خاص في الطبقات السطحية نتيجة التبخر خلال فترة الجفاف والحرارة، بالإضافة إلى ضعف العناصر الغذائية كالأزوت والفسفور، ويوضح الجدول رقم (2) مساحة المناطق البيئية في الدول العربية.

الجدول رقم (2)
الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية

المساحة (مليون كم)	معدل الأمطار السنوي (ملم)	الأقاليم البيئية / المناخية
0.3	1000 <	الرطوبة / المتوسطي البحري
1.0	1000-600	شبه الرطوبة / المتوسطي القاري
1.2	600-300	شبه الجافة / شبه رطوبة / المداري المتوسطي
2.1	300-100	شبه الجافة
9.7	100 >	الجافة
13.3		الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ومن خصائص التنوع المناخي في الدول العربية أنه يوفر تنوع بيولوجي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تنتشر أقاليم الغابات، والمراعي الطبيعية والزراعة الكثيفة والواسعة والهامشية. ويؤكد هذا التنوع أهمية توزيع زراعة المحاصيل على المناطق المختلفة، واختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي للاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج في كل منطقة.

الأراضي الزراعية

تمتد الدول العربية على مساحة تقدر بحوالي 1330 مليون هكتار، وتبلغ المساحة التي استغلّت في الزراعة عام 2014، حوالي 72 مليون هكتار وهو ما يعادل 5.4 في المائة من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6 مليون هكتار مساحة محاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة محاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9 مليون هكتار تمثل نحو 20.7 في المائة من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية. مع العلم بأنه وفقاً لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم إتاحة المياه في بعض المناطق ولظروف اقتصادية ترتبط بتوفر عناصر الإنتاج وعوامل أخرى مثل ترك الأرض للراحة لتعزيز عناصرها الغذائية، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5 في المائة من المساحة الزراعية الكلية المستغلة، الملحق (2/3).

وتتعرض الأراضي الزراعية القابلة للاستغلال في الدول العربية، بالرغم من محدوديتها، إلى مجموعة من التحديات كالاستغلال العشوائي والجائر لهذه الموارد مما أسهم في زيادة عوامل التدهور وإنحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وزيادة تعرض التربة للانجراف وتملح وتلوث الأراضي المروية، وتقلص التنوع الحيوي، وتدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية.

المراعي

تمثل مساحة المراعي في الدول العربية في عام 2014 حوالي 32 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، إذ تساهم بنحو 35 في المائة من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية، وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية التي تمتلك موارد رعوية مثل السودان والعراق لتبلغ 70 في المائة و75 في المائة على التوالي. وتعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة، إذ تمثل حوالي خمس إنتاجية المراعي في الدول المتقدمة وحوالي ربع إنتاجية المراعي في الدول النامية. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض معدلات الأمطار في الدول التي تمتلك موارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة وشبه الجافة، وسوء الإدارة والممارسات الخاطئة كالرعي الجائر والمبكر، وعدم وضع الخطط والبرامج لتطوير وتنظيم استغلالها بناءً على أسس علمية وتنظيمية. وقد نجم عن هذه المعوقات انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات الاستفادة منها، حيث تتجاوز الحمولة الحيوانية للمراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 25 في المائة من طاقتها الاستيعابية الحالية.

وتتمثل مجالات تنمية وتطوير المراعي الطبيعية في الدول العربية في تطبيق الدورات الرعوية لتحديد مناطق ومواسم الرعي، والتوسع في زراعة الشجيرات الرعوية العلفية ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تتواءم مع الظروف البيئية والمناخية، وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال التوسع في عمليات الاستزراع، وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد، ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

الغابات

تقدر مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2014 بحوالي 48 مليون هكتار أي بنسبة 3.6 في المائة من المساحة الإجمالية، وتعتبر هذه نسبة منخفضة. ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين إذ تغطي حوالي 12 في المائة من المساحة الإجمالية للسودان والصومال وجيبوتي، وأقل من 1 في المائة من مساحة الجزيرة العربية. وتتركز الغابات في السودان والصومال وموريتانيا، وتتعرض الغابات في الدول العربية إلى كثير من التحديات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والأمراض. وكمحصلة لهذه التحديات فقد تدهورت وتناقصت مساحات الغابات في بعض الدول العربية مثل المغرب وموريتانيا وسوريا ولبنان والأردن، وقد تراجعت مساحة الغابات خلال السنوات الخمس الماضية بما يقارب 46.7 مليون هكتار أي بخسارة سنوية تقدر بنحو 9.3 مليون هكتار.

إن تطوير الغابات وحمايتها يتطلب تطبيق سياسات وبرامج إرشادية للحد من التحديات على الغابات كمنع القطع الجائر، وزراعة الأشجار التي تتواءم بيئياً واقتصادياً وتقنياً، وتطوير الأساليب والنظم الرعوية من خلال تعزيز المراعي الطبيعية، وزراعة الشجيرات الرعوية وزراعة شجيرات الحطب سريعة النمو للحد من التحطيب، وإنشاء المحميات للحفاظ على التوازن البيئي وإعادة التأهيل الطبيعي. كما تشمل الإجراءات إصدار وتطبيق القوانين التي تحمي استغلال الأراضي الحرجية.

التصحر وحماية البيئة الزراعية

تعاني الدول العربية من مشاكل بيئية متمثلة في التصحر والزحف الصحراوي والتغيرات المناخية والجفاف بسبب تدهور المراعي والقطع الجائر للغابات وتدني إنتاجية الأرض وزيادة سحب المياه الجوفية وعدم ترشيد استخدامها، وهو ما يمثل انعكاساً للاستغلال غير المرشد للموارد واستخدام تطبيقات زراعية غير مناسبة، إلى جانب عدم الوعي بالآثار الضارة للتلوث البيئي ككل. ويبدو ذلك جلياً من خلال استعراض المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية، والتي يستخلص منها أن إجمالي المساحات المتصحرة قدرت عام 2013 بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع أي نحو 73.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. ويتركز معظم هذه المساحات في إقليم شبه

الجزيرة العربية إذ تبلغ حوالي 90 في المائة من المساحة الإجمالية للإقليم، مقابل 78 في المائة في إقليم المغرب العربي و 45 في المائة في حوض النيل والقرن الإفريقي و 36 في المائة في إقليم المشرق العربي. وتتفاوت مساحة الأراضي المتصحرة في الدول العربية من دولة لأخرى حيث تنصدر ليبيا دول المغرب العربي ومصر في إقليم حوض النيل والأردن في إقليم المشرق العربي وقطر والإمارات والبحرين والكويت في إقليم شبه الجزيرة العربية، وتعتبر الصومال الأكثر تعرضاً للتصحّر في إقليم حوض النيل.

وتتسم الأوضاع البيئية في الدول العربية بشكل عام بالتردي نظراً لعدم تطبيق برامج هادفة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، حيث لم تحظ قضايا الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية في خطط وبرامج الدول العربية، فقد استمرت زيادة معدلات التلوث بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية كالاستخدام المفرط للكيمياويات الزراعية من مبيدات وأسمدة مما يترتب عليه تلوث التربة وبالتالي تراجع إنتاجية المنتجات الزراعية والمراعي الطبيعية والثروة الحراجية، والمياه نتيجة تسرب تلك الكيماويات إلى الأحواض المائية.

ومما يسهم في تفاقم الوضع البيئي في الدول العربية والتي تتمثل في تجاوز مستويات الضخ الآمن للموارد المائية الجوفية، مما يعرض الأحواض المائية للنضوب في وقت قصير، وهدر كميات كبيرة من المياه السطحية تقدر بحوالي 90 مليار م³ سنوياً، تمثل حوالي نصف الموارد المائية السطحية المستخدمة في الزراعة. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في ارتفاع مستوى الماء الأرضي، والتملح، واستنزاف العناصر الغذائية للتربة، وتدني إنتاجية الأرض.

وتتمثل محاور تنمية وتطوير الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها في إقرار وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة للتعاون بين الدول العربية للحد من ظاهرة التدهور البيئي، واستثمار الأحواض المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام مياه الري، وتطوير الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية، وتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة باستعمال الأراضي للحد من الزحف العمراني، ونقل وتوطين التقنية الزراعية الحديثة، وتطوير البحث العلمي الزراعي التطبيقي صديق البيئة. وحماية الغابات ومنع قطع الأشجار بصورة عشوائية، وتنظيم الرعي، وإنشاء مؤسسات تعني بالمحافظة على البيئة، واعتماد الأنظمة الزراعية والسياسات والممارسات التي تؤدي إلى التخفيف من الآثار الجانبية للعمليات الزراعية على البيئة، وتنفيذ مشاريع لإصلاح الأراضي المتدهورة وإعادة تأهيلها وتجديد طبقات المياه الجوفية الناضبة. وتحسين كفاءة الري عن طريق تأهيل شبكات نقل المياه والتطبيقات في الحقول باستخدام تقنيات وأساليب ري حديثة لتوفير المياه.

الموارد المائية

تعتبر الدول العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في المياه، فهي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة. وتعاني الدول العربية من ضغوط شديدة على مواردها المائية المتاحة التي تمثل الموارد المائية المتجددة فيها حوالي 0.5 في المائة

من جملة تلك الموارد على المستوى العالمي. ومع أن سكان الدول العربية يمثلون حوالي 5 في المائة من سكان العالم ومساحتها تمثل 10 في المائة من مساحة اليابسة، إلا أن معدلات الأمطار التي تتساقط عليها لا تتجاوز 2 في المائة من أمطار العالم. ويبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه المتجددة في الدول العربية حوالي 814 متر مكعب بالمقارنة مع 7 آلاف متر مكعب للفرد على المستوى العالمي، ويتوقع أن ينخفض هذا المتوسط ليبلغ حوالي 667 متر مكعب عام 2025 وإلى حوالي 497 متر مكعب في عام 2050 في ظل النمو السكاني المرتفع نسبياً. ويعتبر إقليم الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي يبلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة وأصبح قضية سياسية متقدمة، خاصة على امتداد أحواض أنهار دجلة والفرات والأردن والنيل. ويبلغ متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية في الدول العربية بالمقارنة مع المستويات العالمية بنحو 1-15، إلى جانب هذا تعرض الموارد المائية القليلة للهدر أو الضياع.

الموارد المائية التقليدية

تقدر الموارد المائية العربية التقليدية⁽¹⁾ بحوالي 350 مليار متر مكعب سنوياً، تمثل الموارد المائية السطحية المتجددة حوالي 85 في المائة من تلك الموارد، تليها المياه الجوفية بنسبة 12 في المائة، ومياه التحلية والمعالجة بنسبة 3 في المائة. ويأتي حوالي 35 في المائة من الموارد المائية السطحية المتجددة عن طريق تدفقات الأنهار من خارج المنطقة العربية ويأتي حوالي 59 في المائة من المياه السطحية في الدول العربية من تلك الأنهار. ويقدر حجم المياه السطحية المستخدمة لكافة الأغراض بنحو 245 مليار متر مكعب منها حوالي 85 في المائة للأغراض الزراعية. وتعتبر نسبة استخدام المياه للأغراض الزراعية في الدول العربية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، ويعود سبب ذلك إلى الإسراف في استخدام المياه للزراعة نتيجة لانتشار الري السطحي التقليدي على نطاق واسع.

كفاءة الري في الدول العربية

تشكل مساحة الأراضي التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 80 في المائة من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية. ويستحوذ كل من الري بالرش والري الموضعي والسطحي بالليزر على 10 في المائة من المساحة الإجمالية. وتشير إحصائيات كفاءة استخدام مياه الري بمستوياته التي تشمل النقل والتوزيع والاستخدام الحقلية في عدد من الدول العربية إلى أن كفاءة شبكة الري تتراوح بين 50 في المائة في اليمن و75 في المائة في الأردن و70 في المائة في المغرب و67 في المائة في مصر و60 في المائة في سوريا. والأهم من ذلك هو قياس مستوى كفاءة الشبكة ككل الذي يشمل تحديد الفاقد من شبكة الري من حيث النقل والتوزيع ومن الاستخدامات الحقلية، ويتراوح متوسط الكفاءة العامة في الدول العربية بين 20 في المائة في اليمن و53 في المائة في الأردن و45 في المائة في المغرب و30 في المائة في سوريا ويبلغ المتوسط حوالي 30 في المائة في الدول العربية. وتدل هذه

(1) الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة ومياه التحلية والتنقية.

المقارنات بأن لدى الدول العربية فرصاً كبيرة لتوفير المياه عن طريق تحسين كفاءة الري من خلال تحديث عملية نقل وتوزيع مياه الري. ويساهم الري السطحي في هدر المياه وزيادة ملوحة التربة واستنزاف العناصر الغذائية فيها، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه.

وفي ظل التحديات التي تواجه الدول العربية التي تتمثل في ارتفاع معدلات استهلاك المياه وما يلاحظ من تذبذب في معدلات سقوط الأمطار وتأثر المنطقة العربية بظاهرة تغير المناخ وتبعاته على الإنتاج الزراعي، والنمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء، فإنه من المتوقع أن يزداد الوضع المائي سوءاً مما يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة هذا الوضع والتي تتمثل في: (1) تنسيق السياسات والاستراتيجيات المائية على مستوى الدول العربية، (2) تخفيض الفاقد من المياه من خلال توفير الصيانة المستمرة لشبكات المياه، (3) إعادة استخدام المياه للأغراض الزراعية من خلال المعالجة البيولوجية، (4) استخدام أنظمة الري بالتنقيط على نطاق واسع في المناطق المروية والتحول نحو المحاصيل الزراعية الأقل طلباً للمياه، (5) إيجاد وسائل وتقنيات جديدة للاستفادة من مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة، (6) تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من منطلق التكامل المائي بينها، والاعتماد على التقانة الحديثة في استخدامات المياه المتجددة وغير المتجددة لتقليص العجز المائي.

يتجاوز سحب المياه للأغراض الزراعية في ثمان دول عربية، هي الإمارات، السعودية، البحرين، الكويت، قطر، مصر، ليبيا، واليمن، مواردها المائية السنوية المتجددة إلى حد كبير حيث يتراوح بين 103 في المائة في مصر وحوالي 2460 في المائة في الكويت. وتشير هذه النسب المرتفعة إلى الاعتماد الكبير للبلدان المذكورة على المياه الجوفية، والاستنفاد السريع للموارد المائية المتجددة وغير المتجددة. ولا توجد احتمالات لزيادة المساحات المروية أو حتى الحفاظ على الري في المساحات القائمة في البلدان العربية شديدة الاجهاد المائي كدول مجلس التعاون الخليجي وليبيا واليمن. ووفق تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الدول التي تستخدم أكثر من 20 في المائة من مواردها المائية المتجددة في الزراعة يمكن تعريفها بأنها مجهددة مائياً.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة

بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2014 حوالي 151.8 مليون نسمة، أي حوالي 39 في المائة من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع حوالي 43 في المائة عام 2010. كما بلغ عدد السكان الزراعيون حوالي 85.6 مليون نسمة أي نحو 22 في المائة من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع حوالي 24 في المائة عام 2010، ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ضعف البنية الاقتصادية في الريف، وفي جاذبية المدينة النسبية

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، واتساع حاجة القطاعات الأخرى لجذب اليد العاملة في القطاع الزراعي لتراجع حاجته لليد العاملة بسبب اتساع نطاق التقانة الزراعية في الإنتاج الزراعي. وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2014 حوالي 26.1 مليون نسمة أي حوالي 30 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية. وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية حوالي 20.6 في المائة في عام 2014 مقابل حوالي 22.7 في المائة عام 2010. ويعود سبب هذا التراجع إلى مجموعة العوامل التي تم استعراضها سابقاً، وبمقارنة القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية مع مجموعة الدول الأخرى وبوجه خاص الدول النامية يتبين أنها هي الأقل، الملحق (3/3) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
القوى العاملة في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول
عام 2014

عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية	القوى العاملة في قطاع الزراعة	نسبة السكان الزراعيون من إجمالي السكان	نسبة السكان الريفيون من إجمالي السكان	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة
387.0	85.6	151.8	128.6	26.1	22.1	39.2	20.6
931.9	550.7	635.1	373.3	244.8	59.1	68.2	65.6
466.6	265.5	330.0	185.7	115.8	56.9	70.7	62.3
504.7	22.0	130.4	244.2	10.8	4.4	25.8	4.4
4349.6	2002.8	2278.0	2078.0	1047.8	46.0	52.4	50.4
7265.8	2666.2	3363.7	3338.1	1330.6	36.7	46.3	39.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، إبريل 2016.

وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي والقمر، وحوالي نصف عدد العاملين في كل من موريتانيا والسودان. كما تتراوح هذه النسبة بين 35 في المائة و 18.5 في المائة في كل من اليمن وعمان والمغرب ومصر والجزائر وتونس وسوريا، في حين تتراوح بين 1 إلى 6 في المائة في كل من الأردن والعراق والسعودية والإمارات وليبيا ولبنان والكويت والبحرين وقطر.

ويتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين الدول العربية، كما يعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية من الناتج الزراعي منخفضاً بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل الفرد في القطاعات الاقتصادية الأخرى بين 3 إلى 9 أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي. وقد

بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 5395 دولاراً في عام 2014، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ يمثل حوالي 15 في المائة من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 50 في المائة في الدول النامية.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تراوح نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية الزراعية الرئيسية خلال عام 2014 بين 4,142 دولاراً و26,895 دولاراً في كل من السودان وتونس والمغرب ومصر والجزائر والأردن وليبيا والعراق مقابل حوالي 2,360 دولاراً و42,229 دولاراً في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تراوح نصيب العامل من تلك القيمة المضافة بين 187 دولاراً و12,276 دولاراً في الدول العربية ذات الموارد الزراعية القليلة نسبياً مثل جيبوتي وموريتانيا والقمر واليمن والأردن وليبيا، بينما بلغ نصيب العامل الزراعي في لبنان حوالي 66,522 دولاراً في عام 2014 وهو الأعلى بين الدول العربية، الملحق (4/3).

وتتسم إنتاجية العامل الزراعي بالانخفاض في معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل مصر والمغرب والسودان وسوريا والجزائر وتونس. وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، ويُعزى هذا التفاوت لمجموعة من العوامل، من أهمها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية، ومدى جودة هذه الأراضي، والعوامل المناخية، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة المزارع، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ومن الأبحاث والمعلومات والإرشاد. كما يتأثر مستوى إنتاجية العامل بالعوامل المناخية والطبيعية غير المواتية، والخلل في السياسات الزراعية والسياسات السعرية، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لصغار المزارعين والسياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة، والضعف النسبي للاستثمار في الزراعة وما يترتب عليه من تدني استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والتوسع في الري الحديث. وكانت محصله ضعف في إنتاجية العامل الزراعي وضعف في الكفاءة الاقتصادية الزراعية، وبلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية مجتمعة عام 2014 حوالي 0.25 في المائة، بينما تراوحت على صعيد الدول العربية فرادى بين 0.05 في المائة في جيبوتي وعمان و2.7 في المائة في لبنان. وثمة إمكانات لزيادة إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية، إذ يمكن مضاعفة ذلك بين ضعفين وأربعة أضعاف الإنتاجية الحالية من خلال التوسع في استخدام الميكنة الزراعية، ومنح الأولوية في مناطق الكثافة الزراعية للتنمية البيولوجية التي تركز على استخدام البذور والأصناف المحسنة المقاومة للأمراض والجفاف وذات إنتاجية مرتفعة، واعتماد التنمية المائية من خلال التوسع في الري الحديث وترشيد استخدامه.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي زيادة بنسبة 3 في المائة في عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق ويعود سبب ذلك إلى زيادة المساحة المحصولية بنسبة حوالي 2 في المائة. ويمثل إنتاج الحبوب حوالي 29 في المائة من الإنتاج النباتي في الدول العربية حيث تشغل حوالي 61 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية. ويعود التحسن في الإنتاج إلى نمو الزراعة الموسمية المروية، فضلاً عن الظروف المناخية المواتية في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية.

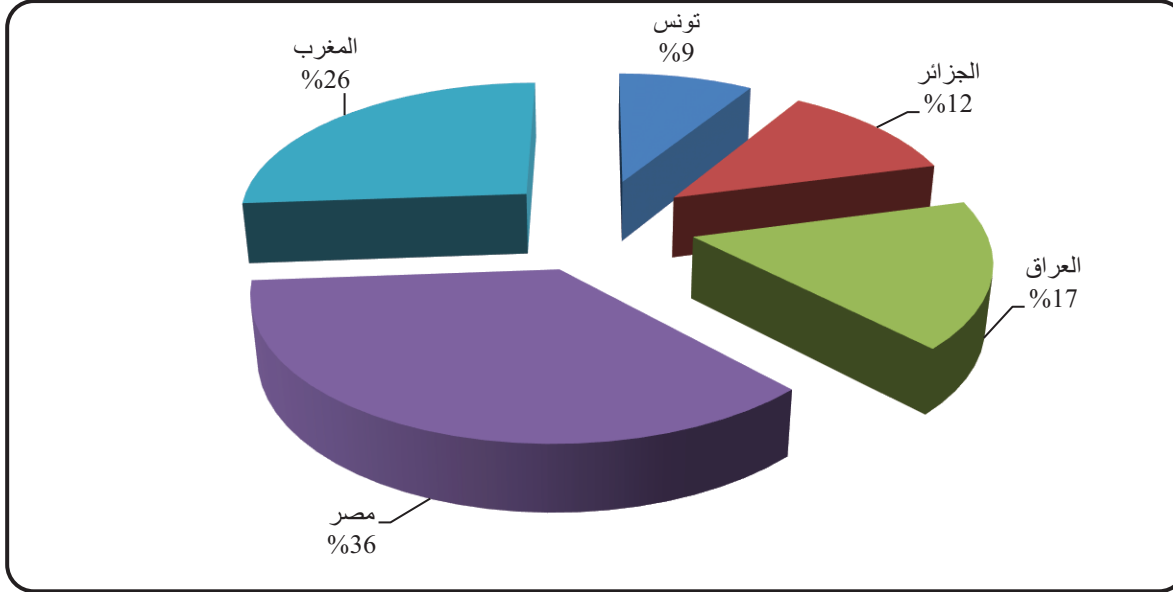
وتبين تقديرات الإنتاج النباتي لعام 2015 أن إنتاج القمح شهد نمواً نسبته 4.7 في المائة نظراً لتحسن الغلة بنسبة 3.8 في المائة نتيجة التوسع في الزراعة المروية واستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين. وقد تركزت تلك الزيادة في الدول العربية المنتجة الرئيسية للقمح مثل مصر والمغرب والعراق والجزائر وتونس، الجدول رقم (4) والشكل (1).

الجدول رقم (4)
إنتاج القمح في بعض الدول العربية

الإنتاج (مليون طن)			الدولة
2015	2014	2013	
2.5	2.4	1.0	تونس
3.4	3.3	3.3	الجزائر
4.8	4.5	4.2	العراق
10.2	9.5	9.4	مصر
7.4	6.9	6.9	المغرب
28.3	26.6	24.8	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015.

الشكل (1): مساهمة بعض الدول العربية في إنتاج القمح عام 2015



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015.

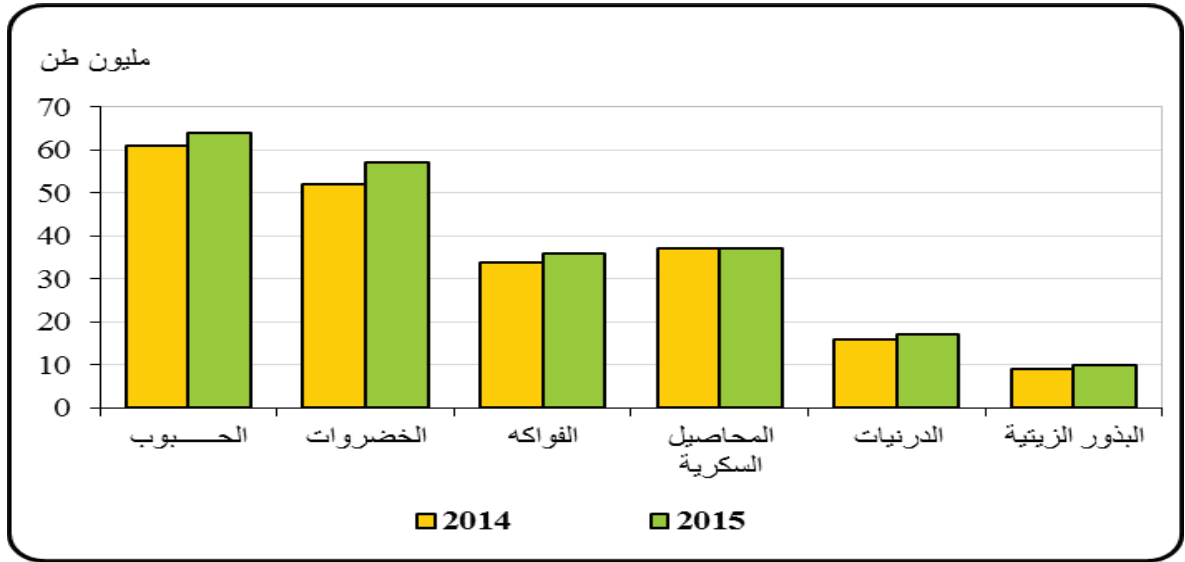
وقد سجلت معظم المحاصيل الزراعية تطورات متباينة إذ زاد إنتاج الشعير بنسبة 1.3 في المائة نظراً لزيادة الغلة بنسبة 3.4 في المائة. كذلك ارتفع إنتاج الأرز بنسبة 8.8 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 6.9 في المائة، والذرة الرفيعة بنسبة 3.2 في المائة نظراً لتحسن الغلة بنسبة 2.6 في المائة. وسجل إنتاج الذرة الشامية انخفاضاً بنسبة 1.4 في المائة نظراً لتراجع الغلة بنسبة 1.7 في المائة. وبالمقابل سجل إنتاج بعض المجموعات المحصولية تطورات متباينة، الجدول رقم (5) والشكل (2).

الجدول رقم (5)
نسبة التغيير في الإنتاج الزراعي في الدول العربية
في عام 2015

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	3.7	0.4	3.3	البقوليات	2.6	2.9	0.3-
(القمح)	4.7	0.8	3.8	البذور الزيتية	4.3	4.6	0.3-
(الشعير)	1.3	2.0-	3.4	الخضروات	0.8	0.6-	1.4
(الأرز)	8.8	6.9	1.7	الفاكهة	6.2	10.2	3.7-
الدرنات	6.1	3.6	2.4	الألياف	3.4-	1.8-	1.7-

المصدر: الملحق (5/3).

الشكل (2): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2014 و2015



المصدر: الملحق (5/3)

يعتبر نمط الزراعة المنتشر في الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية، التي تمثل حوالي 80 في المائة، ويعود سبب ذلك للتفاوت في أساليب الزراعة والعوامل المناخية، وضعف البنى التحتية، وعدم الإلمام بأساليب استخدام التقانة الحديثة، وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي. ويتطلب تطوير القطاع الزراعي التكيف مع التحديات المناخية والحد من أثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء من خلال رصد الظواهر المناخية، والاستفادة من إنجازات التقانة الزراعية الحديثة، والمحافظة على الموارد المائية وتأمينها ورفع كفاءة استغلالها، والاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقانة الحيوية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية العالية المقاومة للجفاف والحرارة، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي.

الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية عنصراً أساسياً ومهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، كما أنها تمثل مورداً اقتصادياً واجتماعياً للمجتمعات الريفية في عدد من الدول العربية، وهي تشكل النظام الأمثل والأكثر ملاءمة للبيئة الرعوية من خلال استغلال موارد المراعي الطبيعية المنتشرة على مساحات هائلة في المناطق الهامشية شبه الجافة والجافة. وتتناسب تربية المواشي بأسلوبها التقليدي الرعوي مع عقلية البدو الرحل وإمكاناتهم المحدودة، كما أن اقتناء الثروة الحيوانية في إطار مزارع نموذجية تلائم الحيازات الزراعية الفلاحية التقليدية الصغيرة الوافرة العمالة والمحدودة الإمكانيات

المادية. وتتمثل أهمية الثروة الحيوانية في تكاملها مع الإنتاج النباتي، ودورها في الاستفادة من المخلفات الحقلية وتحويلها إلى مواد خام للأغراض الصناعية كصناعة اللحوم والجلود. وكونها مصدر للسماذ العضوي مما يكفل زراعة متوازنة أقل استنزافاً للتربة وأكثر قدرة على حماية البيئة ومواردها. وتسهم الثروة الحيوانية في توفير فرص التشغيل المفيد، وبوجه خاص للنساء في الريف، كما أنها تخفف وطأة البطالة الموسمية المقنعة، وتجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاماً وأقل موسمية وأوفر دخلاً، وتساهم في توفير البروتينات الحيوانية والمواد الغذائية والألياف ومنتجاتها. وتشكل المنتجات الحيوانية من حيث قيمتها ما يتراوح بين 20-30 في المائة من قيمة الناتج المحلي الزراعي.

على صعيد الإنتاج الحيواني في الدول العربية لم تقتصر الزيادة في عدد الوحدات الحيوانية⁽²⁾ التي بلغت عام 2015 حوالي 353 مليون رأس بزيادة مناسبة في الطاقة العلفية، مما أوجد خللاً ثم عجزاً في التغذية انعكس سلباً على إنتاجية تلك الثروة، كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية من حوالي 0.295 وحدة حيوانية في عام 2005 إلى حوالي 0.245 وحدة حيوانية في عام 2015. أي أن التطور في عدد الوحدات الحيوانية عجز عن اللحاق بالتزايد السكاني. ويعود سبب ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية والجفاف وما ينجم عنه من نفوق في الأصول الحيوانية، وضعف الامكانيات التنموية، وسوء الإدارة وعدم الاستقرار، والحمولة الزائدة للمراعي، واشتداد حدة التنافس بين إنتاج الغذاء المباشر للإنسان وإنتاج الأعلاف لتغذية الحيوانات، وضعف برامج الرعاية البيطرية، وقلة مشروعات الإنتاج الحيواني، وشح الموارد المخصصة لتطوير واستغلال الثروة الحيوانية.

تشير تطورات الإنتاج الحيواني إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة بلغت حوالي 0.8 في المائة في عدد الأبقار والجاموس في عام 2015، وتراوحت تلك الزيادة بين 0.6 في المائة في عدد الأغنام والماعز و 1.6 في المائة في عدد الإبل. وكانت محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم بنسبة 5.4 في المائة، وتراجعاً في الألبان بنسبة ضئيلة بلغت 0.1 في المائة. ويعود سبب ذلك إلى النقص الشديد في مشاريع صناعة الألبان وعدم توفير قنوات جمع الحليب وتسويقه بشروط صحية وعدم التوسع في اقتناء الثروة الحيوانية لأغراض التسمين. وفي المقابل سجل إنتاج اللحوم البيضاء زيادة بنسبة 7.6 في المائة وإنتاج البيض زيادة بنسبة 4.1 في المائة ويعود هذا التحسن إلى التوسع في إقامة مشاريع التربية الحديثة في مجال تربية الدواجن على نطاق تجاري واسع. وتعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم في الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع مستويات الإنتاجية في الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي ثلث إنتاجية الأبقار في أستراليا وحوالي 25 في المائة من مستواها في الولايات المتحدة و20 في المائة و40 في المائة من مستواها في كل من أوروبا والدول النامية.

(2) اعتبرت الوحدة الحيوانية معادلة بصورة متوسطة وتقريبية، لرأس بقر واحد أو 8 رؤوس غنم أو ماعز.

وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز بصورة عامة جيدة وذات مستويات مرتفعة وتتجاوز المستويات العالمية بنسبة 30 في المائة لتوفر ميزة نسبية لتربية الأغنام والماعز في المراعي العربية الواسعة. وهناك إمكانيات في بعض الدول العربية لتطوير إنتاج الثروة الحيوانية وتحسين كفاءتها الإنتاجية، إذ تشير بعض الدراسات⁽³⁾ والتقديرات إلى إمكانية زيادة إنتاجية الأبقار المحلية من اللحم والحليب في المناطق البعلية بمعدل مرتين، وفي المناطق المروية إلى مضاعفة إنتاجية بعض سلالات الأبقار الحلوب المحلية بنحو عشرة أضعاف، ومضاعفة إنتاجية الماعز من الحليب في بعض الدول العربية بمقدار 4-8 أضعاف في حال تطبيق وسائل التربية الحديثة، الملحق (6/3).

ويتطلب تطوير الإنتاج والإنتاجية للثروة الحيوانية تحسين أساليب الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، من خلال تطوير تقنيات الانتخاب والتربية والتهجين، وتوفير الموارد العلفية المختلفة كالأعلاف الخضراء والأعلاف الخشنة الجافة والأعلاف المركزة وكلاً المراعي الطبيعية، وحماية وتطوير وترشيد استغلال المراعي الطبيعية، والاستفادة من بقايا المحاصيل ومن المخلفات الزراعية الصناعية لتصنيعها وتحويلها إلى أعلاف مركزة كالمولاس واليوربا، وكذلك التوسع في زراعة الحبوب العلفية والأعلاف الخضراء والعمل على تحسين نوعيتها وإنتاجيتها، وتوفير الرعاية الصحية الملائمة وتعميم الخدمات البيطرية والتركيز على الإجراءات الوقائية لحماية الثروة الحيوانية، وتدريب وتأهيل المزارعين على الاستفادة المثلى من مواردهم المتاحة، والاستخدام المستدام للأراضي، وتوفير وسائل التمويل لصغار المربين لتمكينهم من تحسين أوضاعهم وتطوير إنتاجهم. والأهم من ذلك إقامة المشاريع المجدية لتسويق المنتجات الحيوانية من أبقار وأغنام حية، لحوم، ألبان، جلود، لزيادة القيمة المضافة وتوفير عائد مجزي للمربين.

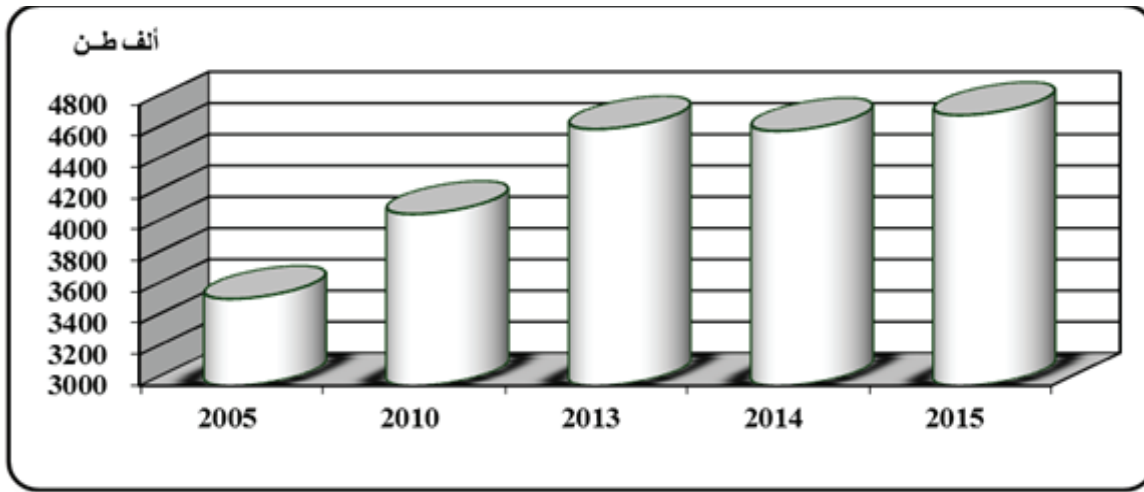
الإنتاج السمكي

يزخر الوطن العربي بموارد كبيرة من الثروة السمكية التي توفر بروتيناً صحياً للسكان، حيث تتوفر الموارد البحرية والمياه الداخلية ومشاريع الاستزراع السمكي. وتغطي السواحل البحرية العربية البالغ أطوالها 23 ألف كيلومتر مربع المناطق المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الأطلسي، والمناطق المطلّة على بحر العرب والخليج العربي، ومنطقة البحر الأحمر. وتتواجد في معظم الدول العربية إمكانيات لاستغلال المخزونات الطبيعية في الأنهار والبحيرات والمنخفضات الساحلية. ويقدر الإنتاج العربي من الأسماك عام 2015 بنحو 4.7 مليون طن أي بنسبة زيادة بلغت 2.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. ويمثل حجم هذا الإنتاج حوالي 57.3 في المائة من حجم المخزون السمكي وحوالي 82.5 في المائة من الطاقة الإنتاجية، الملحق (7/3) والشكل (3).

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأسس الفنية والاقتصادية لقيام مشروع لتحسين سلالات أبقار إنتاج اللبن في الوطن العربي.

تفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية من دولة لأخرى، إذ يمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا حوالي 75.7 في المائة من الإنتاج الكلي. كما يشكل الإنتاج من الاستزراع السمكي حوالي 25 في المائة من الإنتاج الكلي. ويمثل إنتاج الدول العربية التي تطل سواحلها على المحيط الأطلسي حوالي 43.5 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي للدول العربية، يليها الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط حوالي 38.4 في المائة، ودول الخليج وبحر العرب بنسبة 15.1 في المائة مقابل 3.0 في المائة لدول إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي⁽⁴⁾.

الشكل (3): تطور انتاج الأسماك في الدول العربية
2005 و2010، و(2013-2015)



المصدر: الملحق (7/3)

بلغ متوسط حصة الفرد من الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2015 حوالي 12 كيلو غرام بالمقارنة مع حوالي 11 كيلو غرام عام 2005. وتفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 170 كيلو غرام في موريتانيا، وحوالي 54 كيلو غرام في عُمان، ونحو 42 كيلو غرام في المغرب. ويتراوح هذا المتوسط بين 5 و17 كيلو غرام في كل من ليبيا وقطر واليمن والإمارات والبحرين وتونس ومصر، ويتراجع ذلك المتوسط إلى ما دون 5 كيلو غرام في بقية الدول العربية.

معوقات تطوير قطاع الثروة السمكية وآفاق تطويره

يواجه تطوير قطاع الثروة السمكية في الدول العربية تحديات تتمثل في غلبة أساليب الصيد التقليدية، والتركيز على الصيد الساحلي لضعف قدرة قوارب الصيد العربية في المياه العميقة، ومحدودية المعلومات والإحصائيات الخاصة

(4) دول الخليج وبحر العرب تشمل: الإمارات، البحرين، السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت واليمن. دول إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي تضم: الأردن، جيبوتي، السودان والصومال.

بالصيد والمخزون السمكي، والصيد الجائر، وضعف البنى الأساسية في الموانئ مثل ورش الصيانة ومخازن التبريد، وضعف القدرات المؤسسية والإدارية، ومحدودية الخطط الاستراتيجية لتطوير قطاع الثروة السمكية، وضعف قدرات ضبط جودة الأسماك وتربية الأحياء المائية، وضعف البحوث ونقل التقنية والخدمات في جميع المجالات ذات العلاقة بتنمية واستغلال الثروة السمكية (الصيد، الاستزراع السمكي، النقل والتداول، التصنيع وضبط الجودة)، وضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصيادين، بالإضافة إلى قلة استثمارات القطاعين العام والخاص في القطاع السمكي. وعدم وجود نظام لحماية المخزون السمكي من عمليات الصيد الجائر والعشوائي والسطو الذي تقوم به الشركات الدولية في المياه العربية.

تمتلك الدول العربية أفقاً رحباً لتطوير إنتاج الثروة السمكية، وتشير الدراسات أن هنالك إمكانات لزيادة الإنتاج السمكي بحوالي مليوني طن سنوياً بحلول عام 2030، من خلال زيادة قدرة البلدان العربية المنتجة للأسماك بتوفير معدات ووسائل الصيد الحديث وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالصيد السمكي وتربية الأحياء المائية، وإصدار القوانين التي تشجع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات المصائد الطبيعية والاستزراع السمكي، وتطوير البحوث واستخدام التقنيات الحديثة في تنمية المخزون السمكي والاستزراع والتصنيع، وبناء القدرات وتنمية المهارات في مجال المصائد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، وإيجاد قنوات تمويلية لدعم صغار الصيادين بقروض ميسرة تساعدهم في اقتناء المعدات والأدوات اللازمة لتطوير أعمالهم. وحماية الثروة السمكية العربية من الاستغلال وعمليات النهب التي تمارسها شركات الصيد الدولية في بحر العرب.

الإنتاجية الزراعية

تمثل غلة الأرض المؤشر الحقيقي لكفاءة استخدامها، كما أنها تعتبر العامل الأساسي في تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي. وقد كانت عماد الثورة الخضراء في ستينيات القرن العشرين، التي أدى اعتمادها سبل الري الحديث والبذور المحسنة عالية الإنتاج ومقاومة الأمراض والجفاف، بالإضافة إلى استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات إلى تعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب. وأمام الدول العربية فرصة اعتماد صيغة جديدة من الثورة الخضراء تستند على استخدام المعرفة والخبرة والدروس المستفادة من أجل صيانة القدرة التجديدية لموارد المياه والأرض وحسن استخدامها.

ويعتبر نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية. كما تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر، ضعيفة في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب، بالمقارنة مع الدول النامية، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحة المحصولية التي تشغلها، ومن حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الاستراتيجية، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية
في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى
(2014 و 2005)
(كلغم/هكتار)

الولايات المتحدة		إسبانيا		فرنسا		الهند		الدول العربية		المحصول
2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	2014	2005	
2944	2823	2981	1771	7357	6988	3030	2602	2780	2021	القمح
3893	3487	2489	1466	6651	6436	2259	1958	1273	746	الشعير
10732	9285	11238	9610	10003	8254	2752	1938	5494	4506	الذرة
1943	1861	1086	505	3653	3993	654	585	823	909	البقوليات
76374	6451	3253	2166	5829	6981	2981	2412	1808	1583	الحبوب
47151	43730	32554	26984	47944	42223	22922	18891	26337	20819	البطاطا
32627	29834	37756	34089	22258	22845	13991	12233	23640	19780	الخضار
23285	22225	11285	8571	9337	10292	11908	10680	8373	6532	الفواكه

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي 2016.

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الإنتاجية لبعض المحاصيل، إلا أنها لازالت منخفضة بالمقارنة مع المستويات التي تحققت في الدول الأخرى وبصفة خاصة المحاصيل المطرية. كما أن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الراهنة والإنتاجية الممكنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة. وهناك عوامل عدة تعيق تطوير الإنتاج والإنتاجية وتتمثل في ندرة موارد المياه وضعف استخدامات التقانة وحزم الخدمات الزراعية الحديثة، إلا أن تحسين إنتاجية المحاصيل أمر أساسي وخصوصاً في مجموعة الحبوب. واستناداً إلى توقعات النمو السكاني الذي يمكن أن يصل إلى 503 مليون نسمة عام 2030 و633 مليون نسمة عام 2050، وإنتاج الحبوب البالغ 63 مليون طن عام 2015 ومعدل استهلاك الفرد البالغ 300 كيلو غرام، فإن الدول العربية بحاجة إلى زيادة الإنتاج بحوالي 101 مليون طن إضافي عام 2030 و140 مليون طن عام 2050 لتلبية الطلب. وفي حال تمكن الدول العربية المنتجة للحبوب وهي مصر والجزائر والمغرب والعراق والسودان وسوريا، والذي سيبلغ عدد سكانها حوالي 337 مليون نسمة عام 2030 و417 مليون نسمة عام 2050، من زيادة إنتاجها في الحبوب من خلال تحسين مستوى غلة الزراعة المروية والمطرية على حد سواء، والوصول بإنتاجها من الحبوب إلى المستويات العالمية، فإن إنتاج هذه البلدان سوف يصل إلى حوالي 87 مليون طن، كما أن تحسين كفاءة الري من 40 في المائة إلى 70 في المائة من شأنه أن يوفر مياه تكفي لإنتاج إضافي من الحبوب يقدر بنحو 35 مليون طن. وبهذا يمكن زيادة إنتاج الحبوب ليصل إلى حوالي 122 مليون طن، وهو ما يغطي الطلب على هذه السلعة في تلك الدول عام 2030 مع فائض يعادل 21 في المائة في السنة نفسها.

إن تطوير الأداء الزراعي بوجه عام والإنتاجية الزراعية في الدول العربية بوجه خاص يتطلب تطوير الزراعة أفقياً من خلال تشجيع الاستثمارات العربية لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية وتطوير الموارد الطبيعية، وتطوير الزراعة رأسياً باستخدام التقانة الحديثة التي تضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية تواكب الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع والمنتجات الزراعية الغذائية، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

وتشير نتائج البحوث التي طبقها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) أنه تم تحقيق زيادة ملموسة في الحقول التجريبية بالمقارنة مع حقول المزارعين في كل من نظم زراعة القمح بواسطة الري وتلك التي تعتمد على مياه الأمطار، وقد تراوح متوسط الزيادة بين 11 في المائة في المغرب و 58 في المائة في السودان في النظم القائمة على الري، وبين 20 في المائة و 30 في المائة في تونس في النظم البعلية. وأدت الزراعة مكاسب مرتفعة في مصر إلى زيادة بنسبة 30 في المائة في غلال الحبوب، وتوفير بنسبة 25 في المائة في مياه الري، وفعالية في استخدام المياه بنسبة 72 في المائة. وتدل هذه النتائج المحققة دليلاً واضحاً على أهمية البحوث الزراعية التطبيقية في تطوير الإنتاجية الزراعية، كما أن تعميم تلك النتائج على نطاق واسع وتبنيها من قبل المزارعين كفيل بتحقيق زيادات كبيرة وملموسة في مجال إنتاج القمح في الدول العربية.

الفقر في الريف وآثار تنمية الريف في تحسين مستوى المعيشة وتوفير الغذاء

تعتبر المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالاً حيث لا تزال تعاني من انعدام أو نقص أو ضعف الخدمات فيها وتشمل خدمات البنى التحتية والرعاية السكنية والطبية وخدمات التعليم وخلافه. وقد بذلت الدول العربية خلال العقود الماضية جهوداً مختلفة في مجال توفير وتطوير البنى التحتية والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، بواسطة المؤسسات الحكومية التي تعتبر الجهة الأولى والمسئولة عن توفيرها في معظم الدول العربية. وبالرغم من ذلك فإن الأمر يتطلب المزيد من الاستثمارات الحكومية والخاصة في هذا المجال، وبما يسهم إيجابياً في تطوير القطاع الزراعي العربي لاسيما مجال النقل البري والبحري والاتصالات وخدمات الكهرباء والماء.

يعاني جزء كبير من سكان الريف في الوطن العربي من الفقر وسوء التغذية لاسيما أن حوالي 80 في المائة من الإنتاج الزراعي في الوطن العربي هو بيد صغار ومتوسطي المزارعين، وحوالي 20 في المائة من القوى العاملة يعملون في القطاع الزراعي، وذلك حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2014. ويصنف حوالي ربع سكان الوطن العربي من الفقراء، يعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتتمثل فئة الفقراء في معظم الدول العربية في المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين لا يملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول. وينتشر الفقر بين الأميين والمتسربين من المدارس والبدو

والرعاة الذين يعيشون في المناطق الهامشية والمتدهورة بيئياً. وقد أدت ارتفاعات أسعار الأغذية المتكررة بعد الأزمة الغذائية العالمية عام 2008 إلى انعكاسات سلبية مباشرة على دخل الأسر الريفية وحالتها الاجتماعية في الوطن العربي لاسيما أن الأسر الفقيرة تنفق ما بين 35 إلى 65 في المائة من دخولهم على الغذاء. ويرتبط الفقر في الوطن العربي ببعض العوامل الطبيعية، حيث تتعرض الموارد الأرضية للتدهور والتصحر من عام لآخر نتيجة التوسع الزراعي في الأراضي الهامشية والرعي الجائر والقطع الجائر للغابات، وتؤثر موجات الجفاف العنيفة المتلاحقة على صغار المزارعين الذين يشكلون الفئة الغالبة من الفقراء، وكذلك يرتبط الفقر بعوامل اقتصادية واجتماعية حيث يؤدي الارتفاع المستمر في عدد سكان المنطقة العربية إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي، ويمكن القول بأن عدم توفر الأمن الغذائي وما يرتبط به من نقص الغذاء يؤدي إلى خسائر فادحة بين أوساط الفقراء بسبب تعرضهم للأمراض وحصولهم على أجور ودخول أدنى من الذين لا يعانون من نقص الأغذية. وهناك عوامل سياسية تزيد من حدة الفقر تتعلق بطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة الذي لا يتماشى مع متطلبات المواطنين في التنمية وتحقيق العيش الكريم. إضافة إلى الاحتلال الأجنبي وبالأخص الاحتلال الاستيطاني كما هو الحاصل في دولة فلسطين، حيث تتسع رقعة الفقر نتيجة الإرهاب والتدمير المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، وتحويل مئات العائلات في فترة قصيرة جداً إلى الفقر المدقع.

ويعتمد تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية الشاملة للحد من الفقر في الدول العربية على المشاركة والتنسيق بين المجتمعات والفئات المستهدفة وشركاء التنمية من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بحيث تشمل هذه السياسات على عدد من الإجراءات التي تتمثل بالآتي:

- 1- تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم من خلال تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، وإصلاح شبكات الري، ودعم المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم وتزويدهم بمدخلات الإنتاج الأساسية كالبنذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى تنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد، وإمداد المزارعين بالتقانات الحديثة كتقانات الري بالرش والتنقيط بأسعار مدعومة.
- 2- تعزيز التنمية البشرية والريفية، وتتضمن تقليص الفجوة الخدمية والاستثمارية بين الريف والمدينة، وتوفير وتحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ وخدمات الطاقة والاتصالات والنقل، وإقامة مشاريع للإسكان الريفي وتوفير العناية الصحية والاستثمار في الخدمات التعليمية والتربوية وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- 3- دعم برامج تنوع مصادر الدخل، وتشمل إعادة توجيه نسبة من فقراء الريف للعمل في أنشطة غير زراعية مثل المشاريع الحكومية والأهلية وبعض الأنشطة التجارية والخدمية والمهارات الحرفية كون الاعتماد على الزراعة كمصدر للدخل لا يكفي للارتفاع بمستوى معيشتهم وتخليصهم من دائرة الفقر. كما يجب التركيز على

فئة الشباب الريفيين العاملين الذين يمارسون أعمال غير زراعية حيث يمكن تحفيزهم على إقامة مشاريع إنتاجية تحقق لهم ولأسرهم مصدر دخل مستقر.

4- دعم برامج تقليل المخاطر في المناطق الريفية، وتتضمن تحسين الأمن وتخفيض درجة التعرض للأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض وتأمين الاستدامة البيئية والإدارة السليمة على أن تكون طويلة الأمد، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة المالية العالية العائد، وبناء أصول الفقراء وتنويع الأنشطة الأسرية، وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين كالتأمين الصحي.

التقانة الحديثة والبحث العلمي في الزراعة

يُعتبر تسخير التقانة الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي التحدي الحقيقي الذي يواجهه الدول العربية في ظل تنامي الفجوة الغذائية ولأهميتها في تغطية مراحل النشاط الإنتاجي الزراعي بدءاً برصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية والمائية ومروراً بالعملية الإنتاجية وانتهاءً بحفظ المحاصيل وتسويقها وتصنيعها. ويمكن للتقانات الحديثة التي تطبق في إطار البحوث الزراعية أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي اعتماداً على الموارد الطبيعية والمائية المتوفرة في الدول العربية.

وتتبعاً التقانة الحيوية الحديثة مركز الصدارة في قائمة التقانات الواعدة، وهي تتضمن الهندسة الوراثية أو الجينات من حيث التعرف على المورثات وخصائص ووظائف كل منها وعزلها ونقلها من كائن حي إلى آخر، وإعادة تركيب حمض (DNA) واستخدام البكتيريا والأنزيمات وتقنيات زراعة الأنسجة في عالم النبات، وتقانات إكثار وزراعة ونقل الأجنة، ومعالجة ونقل نواة الخلية من خلية بالغة إلى بويضة لإنتاج نسخ عن الحيوان صاحب النواة المنقولة، حيث أصبح بالإمكان عن طريق التحكم بالمورثات تصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة. وتعتبر التقانة الحيوية الحديثة مدخلاً حقيقياً لتحسين الإنتاجية والتخفيف من تكاليف الوحدة المنتجة، وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية، وحفظ واستخدام الموارد الوراثية.

ومن النماذج المهمة للتقانة الحديثة التي يمكن استخدامها في تطوير وتنمية الزراعة تقانة الاستشعار عن بعد حيث يمكن من خلالها بواسطة الأقمار الصناعية رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية، ومسح الموارد الأرضية والمائية السطحية والجوفية، ورصد الغطاء النباتي والمساحات التي تعاني من الجفاف والملوحة والتصحر والاكتشاف المبكر لمستوى الفيضانات. كما تشمل تلك التقانة أشعة الليزر في رفع كفاءة طرق الري التقليدية وفي التلقيح الصناعي بفرز النطف المذكورة عن المونثة، وتقانة المعلومات والنظم التي تساعد في ضمان إدارة زراعية حديثة وفعالة من خلال تحليل مواصفات التقاوي الجديدة وفي تحديد حاجة التربة والنبات من الماء.

لقد أثبتت بعض الإنجازات في عدد من الدول العربية مثل مصر والجزائر وسوريا والمغرب والسعودية أن توليد وتصنيع وإنتاج التقانة المناسبة محلياً أمر ممكن، ومن الأمثلة على ذلك صناعة الأسمدة الكيماوية وإنتاج بعض الأدوات والآلات الزراعية وتجهيزات الري وصناعة الجرارات وإقامة السدود ومنشآت الري. أما في مجال استنباط وإكثار السلالات المحسنة لعدد من المحاصيل الزراعية الرئيسية، فقد أظهرت الشراكات البحثية بين المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) وأنظمة البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية قدرة التقنيات المحسنة والمبتكرة على تحسين الإنتاجية. فهي تقدم أصناف مطورة من القمح ذات إنتاجية أعلى وقدرة أكبر على تحمل الجفاف والملوحة والآفات، وتمثل هذه فرصة حقيقية للدول العربية لزيادة إنتاجها الغذائي. كما يمكن أيضاً الحصول على مكاسب كبيرة أثبتت قدرتها على تعزيز إنتاجية المياه، واستراتيجيات التكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية التي عززت التنمية الزراعية المستدامة وأسهمت في تحسين دخول المزارعين المفتقرين إلى الموارد في الأراضي الهامشية. وتتمثل الابتكارات التقنية التي تحققت في البلدان العربية في إيجاد أصناف محسنة من القمح القاسي تعطي غلة أكبر بنحو 130 في المائة مقارنة بالبنجر التقليدي و40 في المائة مقارنة بالبنجر المحسن الراج في مصر، كما تم إيجاد أصناف محسنة من القمح تتحمل الجفاف والحرارة ومقاومة للأمراض المرتفعة في السودان، كما تم تطوير آلات لزراعة المكاسب المرتفعة وفرت حوالي 24 في المائة من مياه الري وزادت إنتاجية القمح بنحو 34 في المائة في ملكيات زراعية صغيرة في مصر، وهي تنتشر الآن في عدد من البلدان العربية كالعراق والسودان والمغرب. وفي السياق ذاته تم تطوير تقنيات للزراعة بدون تربة أسهمت في زيادة إنتاجية المياه والغلال للمحاصيل النقدية بنسبة 50 في المائة، وثمة حوافز وطنية لتعزيز اعتمادها في عُمان وقطر والإمارات والبحرين.

ومن التقنيات الحديثة في مجال تطوير الإنتاج الزراعي التي تحظى باهتمام كبير المكافحة الحيوية للقضاء على الآفات التي يمكن من خلالها الاستغناء التدريجي الجزئي أو الكلي عن المبيدات الكيماوية، والتخفيف من تلوث المنتجات وحماية البيئة. ويقوم العديد من الدول العربية مثل سوريا ومصر والمغرب بتطبيق هذه التقنية عن طريق حصر المفترسات والمتطفلات وحمايتها من خطر المبيدات الكيماوية وتربيتها وإكثارها، ومن هذه الأمثلة مكافحة الذبابة البيضاء التي تهاجم الحمضيات، وحشرة حافرة الأنفاق في الزيتون، ودودة القطن، والدودة الحلزونية التي تفتك في الثروة الحيوانية.

إن الدعم الكامل للعلم والتقانة الزراعية في الدول العربية يتطلب إيلاء مزيداً من الاهتمام نحو التكثيف المستدام لأنظمة إنتاج المحاصيل وبوجه خاص القمح الذي يلعب دوراً رئيسياً في الأمن الغذائي العربي، وتعزيز الإرشاد الزراعي ووضع آليات فاعلة لنقل التكنولوجيا، ودعم وتطوير أنظمة البحوث الزراعية الوطنية، وتطبيق سياسات

زراعية تركز على زيادة الاستثمار في البحوث العلمية والتقانية، وتنمية قدرات الباحثين والعلماء، وإيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص.

البحوث الزراعية

يمثل البحث والتطوير الزراعي في الدول العربية ضرورة استراتيجية للمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الزراعة العربية بالاعتماد على الذات، خصوصاً أن الإنتاج الزراعي بطبيعته، ذو طابع تطبيقي محلي لا يمكنه الاعتماد على أبحاث وتجارب الآخرين. ويعتبر العجز الغذائي في البلدان العربية دافعاً أساسياً للتركيز على دعم البحوث الزراعية التطبيقية، ومن شأن التقدم المتحقق في البحوث الزراعية وتطوير التكنولوجيا أن يساعد في إطلاق إمكانات أنظمة الإنتاج في المناطق الجافة مما يمكن الدول العربية من تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي.

ركزت البحوث الزراعية في الدول العربية خلال السنوات الماضية على البحوث المرتبطة بإدخال واستنباط الأصناف المفضلة من المحاصيل الحقلية ذات الصفات الجيدة من حيث الإنتاج والإنتاجية، بالإضافة إلى تطوير أساليب الزراعة والمكافحة المتكاملة للأمراض، واستخدامات المياه وإدخال تقنيات الري المتطور علاوة على البحوث التي تهتم بتخفيض تكاليف الإنتاج الاقتصادية والبيئية، وأنظمة الإدارة المزرعية وتلك المرتبطة بتطوير الإنتاج الحيواني من حيث تهجين السلالات المحلية بالسلالات الأجنبية ذات الإنتاجية المرتفعة وانتخاب الأنواع المتفوقة من الأصناف المحلية.

وتتسم أنظمة البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية بالضعف من حيث اجتذاب الكوادر الفنية من الباحثين المتميزين ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات البحوث التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة وتطوراً نظراً لضعف الحوافز وقلة الموارد والمخصصات المرصودة لنشاط البحث العلمي، حيث لا تتجاوز نسبة الإنفاق في الدول العربية على هذا النشاط 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2-3 في المائة في الدول المتقدمة. ويُعتبر المستوى المنخفض للموارد البشرية والمالية أحد القضايا الرئيسية التي تواجه العديد من الأنظمة الوطنية للبحوث الزراعية. حيث أن كثيراً من البلدان العربية لا تمتلك القدرة على الاستعانة بالباحثين بصورة دائمة في المناطق البيئية الزراعية الأقل جاذبية وإنتاجية، وهذا بدوره يؤثر سلباً على أداء الأنظمة الوطنية للبحوث الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عدم توازن الأنشطة البحثية وضعف التعاون والتنسيق مع مؤسسات التنمية في تلك المناطق. ويشكل قصور البنية التحتية لأنظمة البحوث الزراعية الوطنية تهديداً للأمن الغذائي في الدول العربية، ويتوقع أن يزداد الأمر سوءاً مع تدهور الموارد الطبيعية ومحدودية الموارد المائية وتداعيات تغير المناخ. كما تعاني البحوث الزراعية من غياب آليات فعالة لتحديد موضوعات البحوث الزراعية الملانمة بصورة دورية، وضعف البنية الهيكلية والتنظيم التشريعي والإداري والمالي الملانم المرن.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي، فإن الحاجة تزداد إلحاحاً إلى تبني مشروع قومي للبحث العلمي الإبداعي يتيح متابعة واستيعاب التطورات العلمية البحثية، تكون مرتكزاته في وضع السياسات والخطط والبرامج البحثية ومتطلبات التطوير، وحصر طاقات وإمكانات البحث العلمي المحلية، وتحفيزها مادياً ومعنوياً وتنظيماً لإجراء الأبحاث العلمية، وتعزيز تبادل المعلومات والتكامل والتنسيق أفقياً وعمودياً بتوفير شبكة تربط بين مختلف مؤسسات البحوث الزراعية العربية ومواقع الإنتاج وذلك على المستويين القطري والقومي، وإنشاء مراكز قطرية وقومية للمعلومات والتوثيق الزراعي لجمع وتصنيف البحوث الزراعية والدراسات القيمة ويوفر البيانات والمعلومات، ويرصد التغيرات العلمية العالمية ذات الأهمية للقطاعات الزراعية العربية.

فاقد وهدر الغذاء في الدول العربية

تعاني الدول العربية من ارتفاع الكميات المفقودة والمهدورة من السلع الغذائية في سلسلة الإمداد حيث قدرت كمية الفاقد من المحاصيل الزراعية في عام 2014 حوالي 86 مليون طن، وتعادل هذه الكميات ما نسبته 30 في المائة من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية. وتشكل نسبة الفاقد من مجموعة الحبوب والخضار والفواكه نحو 22.4 في المائة و36 في المائة و22 في المائة من إجمالي كمية الفاقد من السلع الغذائية على التوالي، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
فاقد وهدر الغذاء في الوطن العربي (مليون طن)
(2014)

نسبة من إجمالي الفاقد (%)	الفاقد						الإنتاج	المجموعات السلعية
	الإجمالي	الاستهلاك	التوزيع	التصنيع والتعبئة	ما بعد الحصاد والتخزين	مرحلة الإنتاج		
22.4	19.23	6.41	2.56	1.28	5.13	3.84	64.08	الحبوب
5.8	4.99	0.91	0.60	1.51	1.21	0.76	15.12	البطاطس
0.5	0.40	0.03	0.03	0.10	0.08	0.17	1.39	البقوليات
3.3	2.81	0.17	0.17	0.61	0.52	1.33	8.73	البذور الزيتية
35.9	30.90	6.18	7.30	5.62	4.50	7.30	56.19	الخضار
21.9	18.87	3.77	4.34	3.49	2.93	4.34	34.30	الفاكهة
2.5	2.18	0.66	0.47	0.47	0.02	0.56	9.40	اللحوم
1.6	1.36	0.18	0.36	0.36	0.18	0.27	4.53	الأسماك
6.1	5.25	0.52	1.84	0.52	1.57	0.79	26.23	الألبان ومنتجاتها
100	85.98	19.38	18.76	14.53	16.81	20.34	219.97	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استمارات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014. منظمة الأغذية والزراعة الدولية، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وتتأثر عمليات الحصاد بثلاث مراحل وهي: مرحلة ما قبل الحصاد وتعتبر مرحلة التجهيز للنضج والقطف تتعلق بالاهتمام بعمليات التربية وحماية المنتج من الإصابات والضرر بسبب الحشرات والأمراض والظروف الجوية. ومن ثم مرحلة الحصاد نفسها وهي مرحلة هامة جداً تتعلق بالتوقيت السليم بالدرجة الأولى حسب نوع المنتج وظروفه المناسبة للحصاد، وتشمل بالاعتبار العمالة المدربة وطريقة الجمع والقطف إما باليد أو باستخدام الآلات الحديثة وكذلك مرحلة ما بعد الحصاد وتشمل التبريد والتجفيف والتعليق والتدخين والتخزين والفرز والنقل.

إن أهم أسباب تدهور الجودة وزيادة نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية والحيوانية ترجع إلى نقص العمالة المدربة وإجراء عمليات التداول بعنف، وضعف كفاءة عمليات التخزين وسوء إدارة التحكم بالحرارة والرطوبة وضعف مستوى الفرز والتعليق والتعبئة، إضافة إلى تدني كفاءة وسائط النقل والناقلين. وإن منع أو تقليل فاقد ما قبل وأثناء وما بعد الحصاد يؤدي إلى وصول كميات كبيرة ذات جودة عالية من المنتج إلى المستهلك. كما أن أنشطة ما قبل وما بعد الحصاد هي عوامل مكملة لنظام إنتاج الغذاء، ونسبة الفاقد غالباً ما يعتبر عرضاً أكثر مما هو مشكلة، ومعرفة الأسباب تؤدي إلى استنباط مقاييس لمنع حدوث مستقبلاً وهذه المقاييس يمكن أن تفيد صغار المزارعين المنتجين والقطاع الخاص والجمعيات في تسويق منتجاتهم التعاونية. وتجدر بالإشارة إلى أن نسبة الفاقد من مجمل الإنتاج للمحاصيل النباتية الطازجة في البلدان المتقدمة تتراوح من 5 إلى 20 في المائة بينما تتراوح ما بين 20 إلى 50 في المائة في البلدان النامية.

تتمثل معوقات ما قبل وما بعد الحصاد في قلة البحوث المتخصصة في هذا المجال، وضعف البنية التحتية الأساسية مثل الطرق ووسائل النقل والمخازن، وعدم توفر التدريب للعاملين والمختصين في هذا القطاع والمواد التدريبية المتخصصة في المعاهد والجامعات، وكذلك ضعف وعي المستهلك والمجتمع لأهمية معاملات ما بعد الحصاد، وضعف البيانات والمعلومات التسويقية للمتغيرات في الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص العامل في مجال التخزين والتبريد والتسويق.

وتنحصر أولويات تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد في توفير المعلومات العلمية ودعم وتطوير البحوث في هذا المجال، وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لتنفيذها حيث لا بد من إعداد وتنفيذ مشاريع علمية لدراسة حجم الفاقد من معاملات ما قبل وما بعد الحصاد وإيجاد الوسائل لتقليلها أو منعها. وكذلك إعداد دراسات لتقييم الآليات المستخدمة في الحصاد وتحسين البنية التحتية وتطوير معاملات ما قبل الحصاد وبعده. وتطوير البنية التحتية لهذا القطاع من طرق وموانئ ومخازن ووسائل نقل جيدة، وكذلك تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بها. إضافة إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي وإنشاء منظمات للمزارعين والمنتجين تساهم في تنظيم عمليات ما قبل وبعد الحصاد ودعم وتشجيع القطاع الخاص في توفير خدمات التخزين المبرد الجيد وبأقل التكاليف الممكنة، وصيانة وتطوير وتحديث المخازن المتوفرة وإدخال ونقل أساليب التكنولوجيا الحديثة وتعميم الاستفادة منها بين المزارعين والمنتجين.

وبناءً عليه فإن قدرة المنتجات الزراعية العربية على المنافسة تتطلب التميز من خلال تطبيق الأساليب السليمة في مجال تقانات ما قبل وما بعد الحصاد، وتبني التقانات التي تتناسب وحجم الحيازات الزراعية، ويمكن القول بأن هناك حاجة إلى تطوير عمليات ما بعد الحصاد لما لها من دور حيوي في تحديد قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة في الأسواق المحلية والأسواق التصديرية، وتأثيرها المباشر والغير مباشر على زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والموارد المالية للدول المنتجة وكذلك أثرها الإيجابي في تحقيق الأمن الغذائي العربي. لا سيما أن فرص التجارة في قطاع ما بعد الحصاد لم تستغل بعد بشكل جيد من قبل القطاع الخاص حتى الآن.

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت 1.4 في المائة عام 2014 حيث بلغت قيمتها حوالي 24.9 مليار دولار مقابل 24.6 مليار دولار عام 2013 مقابل متوسط نمو بلغ 10.1 في المائة خلال الفترة (2014-2005)، وتراجعت قيمة الواردات الزراعية بنسبة 2.4 في المائة عام 2014، حيث تراجعت من حوالي 93.1 مليار دولار عام 2013 إلى حوالي 90.9 مليار دولار وذلك مقابل متوسط زيادة بلغ 10.2 في المائة خلال الفترة (2014-2005). ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً. وانخفض العجز الزراعي التجاري من حوالي 68.5 مليار دولار عام 2013 إلى حوالي 65.9 مليار دولار عام 2014 وبنسبة 3.8 في المائة. ويأتي انخفاض العجز الزراعي كنتيجة لزيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 27.4 في المائة عام 2014 مقابل 26.4 في المائة خلال عام 2013، الملحق (8/3) والجدول رقم (8) والشكل (4).

الجدول رقم (8)

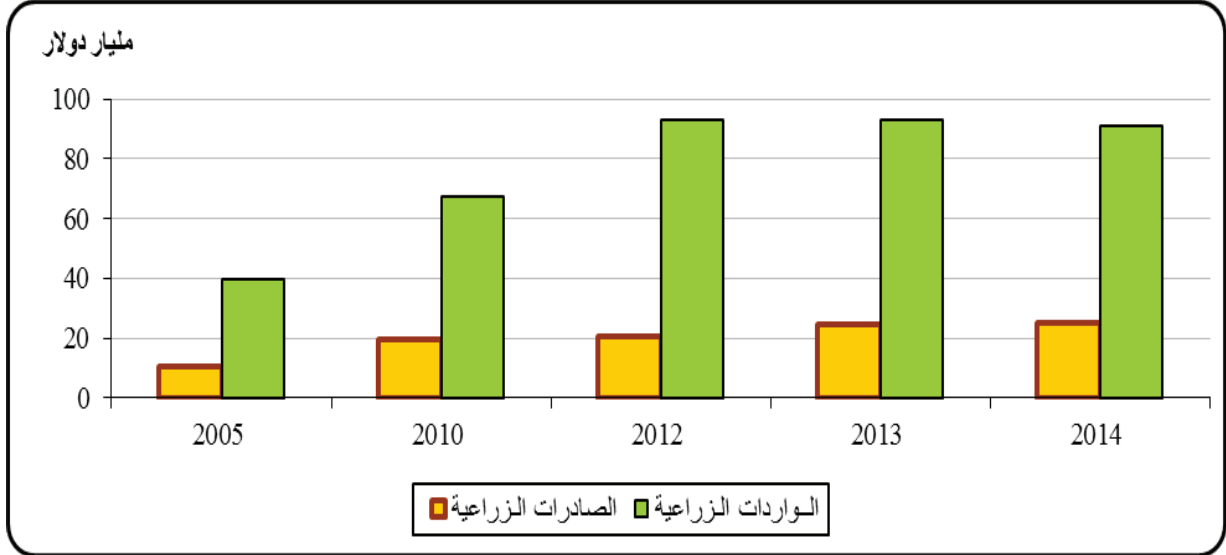
الصادرات والواردات الزراعية العربية (2005 و2010 و2012 و2014)

(مليار دولار)

معدل النمو		الصادرات والواردات الزراعية					
-2005 2014	-2013 2014	2014	2013	2012	2010	2005	
10.1	1.4	24,938	24,594	20,633	19,569	10,479	الصادرات الزراعية
10.2	2.4-	90,866	93,139	92,906	67,239	39,620	الواردات الزراعية
	3.8-	65.928	68.544	72,273	47,671	29,141	العجز التجاري الزراعي
		27.4	26.4	21.4	29.1	26.4	نسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر: الملحق (8/3).

الشكل (4): الصادرات والواردات الزراعية العربية
2005 و2010 و(2012-2014)



المصدر: الملحق (8/3).

ويعود سبب تواضع نمو الصادرات الزراعية إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة، وعدم حدوث ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الزراعية وتراجع أسعار بعضها، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الصادرات في سوريا وليبيا واليمن والعراق بنسبة 13.1 في المائة و3.6 في المائة و3.5 في المائة و3.3 في المائة على التوالي، وذلك بسبب الأحداث الداخلية المستمرة في هذه الدول الذي أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي وترك آثاراً سلبية على مجمل حركة الصادرات في الدول العربية.

الواردات الزراعية

وفي مجال الواردات الزراعية فقد كان لزيادة كميات الإنتاج الزراعي في الدول العربية عام 2014 أثراً بالغاً على تراجع الحاجة للاستيراد، حيث زاد إنتاج الحبوب بنسبة 3.7 في المائة والبذور الزيتية 4.3 في المائة والفاكهة 6.2 في المائة واللحوم بنسبة 5.5 في المائة. وقد تراجعت نسبة الواردات في كل من السودان والسعودية ومصر والمغرب بنسبة 4.1 في المائة و6.2 في المائة و1.2 في المائة و1.1 في المائة على التوالي، كما تراجعت قيمة الواردات في الدول التي تعاني من الأحداث الداخلية بسبب قلة الموارد المالية وضعف القدرة الشرائية وازدياد المجاعات، الملحق (8/3).

صافي الواردات الزراعية

تراجعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 3.8 في المائة بسبب زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات في الدول العربية عام 2014، حيث تراجع العجز لعام 2014 نتيجة لزيادة الإنتاج ونمو الصادرات وترشيد الاستهلاك مقابل انخفاض ملحوظ في الواردات، وعدم حدوث زيادات في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتراجع أسعار بعضها، حيث انخفض سعر القمح من 322 دولار إلى 303 دولار للطن، والذرة الشامية من 264 إلى 193 دولار، والأرز من 533 إلى 436 والسكر من 398 إلى 385 دولار. كما أن تراجع قيمة العجز من حوالي 76 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 70 مليار دولار عام 2014 يوشر إلى بداية تحقيق نتائج السياسات والإجراءات التي اتخذتها مجموعة من الدول العربية لتنمية القطاع الزراعي. إلا أن العجز الزراعي مازال مرتفعاً جداً حيث ازداد من حوالي 29 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 48 مليار عام 2010 وإلى حوالي 65.9 مليار دولار عام 2014، أي أنه ارتفع أكثر من الضعف خلال عشر سنوات فقط، وأصبح يشكل أعباء ثقيلة على موازنات الدول العربية وتحول إلى عائق أمام توفير الأموال اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة.

وقد بلغ العجز في السعودية حوالي 18 مليار دولار ومصر حوالي 9 مليار دولار والجزائر حوالي 11 مليار دولار والإمارات حوالي 6 مليار دولار والمغرب حوالي 3 مليار دولار. كما أن نسب العجز كانت عالية في الدول العربية التي تعاني من أحداث داخلية مستمرة، إضافة إلى عدم توفر إحصاءات دقيقة فيها. ومع ذلك فإن أسباب استمرار العجز الزراعي في الدول العربية بنسبة عالية تعود إلى عدم توفير الموارد اللازمة لتحقيق الزيادات المطلوبة في الإنتاج، واستثمار الموارد بشكل رشيد، وتطوير بنية البحوث الزراعية، واستخدام التقانات الحديثة لزيادة الإنتاجية التي لاتزال تساوي أقل من نصف مثيلاتها في العالم، الملحق (8/3).

انخفض متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية من حوالي 191 دولار عام 2013 إلى 183 دولار عام 2014، مقابل ارتفاعه إلى حوالي الضعف خلال الفترة (2005-2014). وكان متوسط نصيب الفرد هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تواضع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وقلة الموارد الزراعية في حين تفاوت نصيب الفرد بين الأقاليم العربية الأخرى، الملحق (8/3) والجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
صافي الواردات الزراعية العربية
(2014 و 2005)

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)		صافي الواردات (مليون دولار)		
2014	2005	2014	2005	
101	53	26,844	11,938	الدول العربية ذات الموارد الزراعية ⁽¹⁾
610	351	26,709	11,927	دول مجلس التعاون الخليج العربية ⁽²⁾
187	98	12,375	5,276	الدول العربية الأخرى ⁽³⁾

المصدر: الملحق (3/8).

(1) تونس - المغرب - الجزائر - مصر - السودان - سوريا - العراق.

(2) السعودية - الإمارات - الكويت - البحرين - عُمان - قطر.

(3) الأردن - جيبوتي - الصومال - فلسطين - القمر - لبنان - ليبيا - موريتانيا - اليمن.

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

الصادرات من السلع الغذائية

ازدادت الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 15 في المائة من حيث الكمية و 12.1 في المائة من حيث القيمة، إذ ارتفعت قيمتها من حوالي 18 مليار دولار على 2013 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2014. وقد سجلت كافة السلع زيادة في صادراتها من حيث الكمية والقيمة. وقد تصدرت قائمة الصادرات السلع التي حققت فائضاً وتشمل الفواكه والخضروات والأسماك والألبان ومنتجاتها حيث ارتفعت قيمة صادراتها بنسبة 19.1 في المائة و 15.3 في المائة و 14.1 في المائة و 13.9 في المائة على التوالي، كما ازدادت كمياتها بنسبة 22.9 في المائة و 20.1 في المائة و 4.5 في المائة و 15.8 في المائة على التوالي.

كما حققت صادرات الزيوت النباتية والسكر الخام والحبوب والدقيق والأغنام والماعز الحية زيادة ملحوظة في قيمتها بلغت 8.4 في المائة و 8 في المائة و 6.6 في المائة و 4.9 في المائة على التوالي. ويعود ذلك إلى زيادة إنتاج هذه السلع وتراجع الاستهلاك في عدد من الدول العربية، الملحق (9/3).

الواردات من السلع الغذائية

ارتفعت الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 3.5 في المائة من حيث الكمية و6.2 في المائة من حيث القيمة، وقد تصدرت واردات البيض والأسماك واللحوم والألبان ومنتجاتها والحبوب والدقيق والبذور الزيتية قائمة الواردات حيث زادت كمياتها بنسبة 33.3 في المائة و15.3 في المائة و9.4 في المائة و9.5 في المائة و8.3 في المائة و4.9 في المائة على التوالي، كما ارتفعت قيمة الواردات من هذه السلع باستثناء الألبان ومنتجاتها والبيض حيث انخفضت قيمة وارداتها بنسبة 4.0 في المائة و3.2 في المائة على التوالي. كما انخفضت قيمة واردات البقوليات والخضروات والفواكه بنسبة 58.3 في المائة و18.2 في المائة و4.2 في المائة على التوالي، كما انخفضت كمية وارداتها بنسبة 46.2 في المائة و28.9 في المائة و5 في المائة على التوالي.

ويتبين من تباين قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية بشكل كبير بين عام وآخر زيادة الاختلال في الميزان التجاري لهذه السلع الذي يخضع للظروف المناخية وتذبذب الإنتاج والاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية.

الصادات والواردات السمكية

ارتفعت كمية الصادرات العربية من الأسماك من حوالي 1096 ألف طن عام 2013 لتصل إلى حوالي 1103 ألف طن وبنسبة زيادة قدرها 0.7 في المائة خلال عام 2014. كما ارتفعت قيمتها بصورة طفيفة بلغت حوالي 1.9 في المائة عام 2014، ويؤثر ذلك إلى ارتفاع تكاليف التصدير، والطرق التقليدية السائدة في عمليات التصدير، والمنافسة التي تواجهها الصادرات السمكية في الأسواق، بالإضافة إلى عمليات الاستغلال التي تنتهجها الشركات الأجنبية التي تقوم بالصيد في الشواطئ العربية. وقد تصدرت المغرب تليها اليمن وعمان وتونس في قيمة الصادرات بسبب زيادة صادراتها من الأسماك المعلبة والصغيرة، وإعطاء حوافز للتصدير. وتأتي المغرب في مقدمة الدول العربية المصدرة للأسماك حيث شكلت قيمة صادراتها حوالي 66 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، نظراً لتطور أسطول الصيد المغربي، وزيادة القيمة المضافة من الصناعات السمكية.

في المقابل، ارتفعت الواردات السمكية بنسبة 44.3 في المائة من حيث الكمية، و18.6 في المائة من حيث القيمة ويعود سبب ازدياد الواردات إلى توضع الارتفاع المحقق في كُُلِّ من قيمة الصادرات السمكية وكمياتها في العام 2014. وذلك بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي. وقد تصدرت السعودية الدول العربية المستوردة للأسماك

حيث بلغت قيمة وارداتها 24.0 في المائة من قيمة الواردات السمكية العربية، تليها مصر بنسبة 22.8 في المائة، والإمارات بنسبة 11.2 في المائة، والمغرب 10.4 في المائة، الملحق (10/3).

ومازال التبادل التجاري بين الدول العربية متواضعاً في مجال الأسماك، حيث تصدر المغرب وموريتانيا أغلب إنتاجهما إلى الأسواق الأوروبية، ويبلغ استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 15 كغ مقابل حوالي 17,5 كغ في السنة على مستوى العالم.

التجارة الزراعية العربية البينية

تمثل التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عُشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية. وتتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية. ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات المرتبطة بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها. وتلعب التجارة الزراعية العربية البينية دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية زيادة في عام 2014 بنسبة 16.7 في المائة لتصل إلى 30.1 مليار دولار بعد أن كانت في عام 2013 حوالي 25.8 مليار دولار. وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساهمتها في إجمالي التجارة الزراعية البينية العربية بنسبة 24.5 في المائة تليها لبنان بنسبة 21.8 في المائة، ومصر بنسبة 12.3 في المائة، والأردن بنسبة 10.7 في المائة، جدول رقم (10) والملحق (11/3).

تشكل التجارة البينية الغذائية نحو 66.1 في المائة من إجمالي التجارة البينية الزراعية العربية، تصدرها منتجات الألبان، والحيوانات الحية، ومن ثم مجموعة الفاكهة، والخضر، ويتوقع أن تزداد التجارة البينية الزراعية العربية، عند الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية التي استغرق نقاشها سنوات طويلة، واستكمال إجراءات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي.

الجدول رقم (10)
التجارة البيئية الزراعية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
(2014)

النسبة من إجمالي التجارة البيئية (%)	التجارة البيئية	الصادرات	الواردات	البيان
5.2	1.58	1.18	0.4	الحبوب
0.9	0.26	0.1	0.16	البذور الزيتية
6.2	1.88	1.23	0.65	الزيوت
0.8	0.23	0.13	0.1	البقوليات
1.2	0.35	0.26	0.09	الدرنات
6.6	1.98	0.85	1.12	الخضر
8.5	2.56	1.07	1.49	الفاكهة
10.0	3.02	1.41	1.6	الحيوانات الحية
2.5	0.76	0.27	0.49	اللحوم
14.8	4.46	2.65	1.81	الألبان ومنتجاتها
6.0	1.8	0.88	0.92	السكر
37.3	11.2	6.29	4.97	أخرى
100	30.1	16.3	13.8	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (34)، 2014.

السياسات الزراعية

تعتبر السياسات الاقتصادية بشكل عام الإطار الذي يوجه مختلف الأنشطة الإنتاجية لتحقيق أهداف الدول والتجمعات الإقليمية في تعزيز النمو وبناء النهضة الشاملة. وتركز الدول العربية على السياسات الزراعية باعتبارها أهم الأدوات التي اعتمدها لتطوير أداء القطاع الزراعي والقطاعات المؤثرة في التنمية الزراعية، وذلك بهدف استثمار الموارد الزراعية الموردية التي تزخر بها المنطقة العربية لمواجهة العجز الغذائي المتفاقم، وتحقيق الأمن الغذائي العربي على أسس اقتصادية سليمة.

وقد اتجهت السياسات الزراعية العربية منذ تسعينات القرن الماضي لوضع برامج طموحة لاستثمار الموارد المتوفرة، وتطوير أساليب الاستثمار الزراعي لتتواءم مع المعطيات العلمية الحديثة، وفي هذا المجال فقد نفذ عدد من الدول العربية برامج متنوعة لتحقيق التنمية الزراعية، حيث تم تحرير الأسعار، وتقليص أوجه الدعم تدريجياً، وأحدثت صناديق تنمية الصادرات لحماية الإنتاج الزراعي وموازنة الأسعار لحماية المنتج والمستهلك، ووضعت تشريعات وخطط لتنمية الموارد الأرضية والمائية وحمايتها وتحديث أساليب استخداماتها، ومكافحة التصحر.

وركزت الدول العربية على تطوير البنى الأساسية التي تشكل القاعدة الصلبة للتنمية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص، وإعطاء أولوية لمشروعات الري، كالكهرباء، والطرق، ووسائل النقل، والاتصالات، كما عملت على إصدار التشريعات التي تسمح بتوفير الأراضي، واستقطاب الاستثمارات الزراعية، ومنح الإعفاءات، والحوافز التي تشجع القطاع الخاص للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية، وتحسين المواصلات، واعتماد السلالات المتفوقة إنتاجياً لمواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية.

وقد واجهت هذه السياسات عقبات كثيرة، حالت دون تحقيق أهدافها المخططة، وأهمها عدم توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات، وضعف البنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة كالنقل، والتخزين، والتسويق، والحفظ، والتوضيب، وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي تناسب مساهمته في الناتج الإجمالي ودوره في تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي والسكاني، وتوفير مجالات واسعة لتنشيط القطاعات الأخرى كالصناعة، والنقل.

استمرت الدول العربية في إعطاء الأولوية للسياسات القطرية، وعدم الاهتمام بتنسيق السياسات الزراعية العربية في الأسواق العالمية، وضعف التعاون والتنسيق في مجالات الاستثمار، والإنتاج، والتسويق، واعتماد الميزة النسبية، وانصب الاهتمام على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي لكل دولة، من خلال الضغط على الموارد المائية والأرضية بشكل يهدد الاستدامة والتوازن البيئي في هذه الدول. كما ركزت السياسات المائية على إدارة العرض والاهتمام بتنمية الموارد وحسن توزيعها وتراجع التركيز على إدارة الطلب وترشيد استخدام المياه وتخصيصها وفقاً للمعايير الاقتصادية. مما أدى إلى عدم تحقيق نمو زراعي حقيقي في الدول العربية، ومضاعفة العجز الغذائي بشكل يفوق التوقعات، بدل تقليص الفجوة الغذائية.

وتتعرض السياسات الزراعية العربية بسبب توزع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بين الدول العربية دون أن يتم اتخاذ خطوات تكاملية للاستفادة من هذه الموارد على غرار المجموعة الأوروبية والتجمعات الإقليمية الأخرى. ويحدد نجاح السياسات الزراعية العربية في قدرتها على الاستفادة من الموارد الطبيعية، والاستثمار الرشيد لهذه الموارد، ومواكبة التطورات الهائلة في مجالات البحوث الزراعية وتحديث وسائل الإنتاج، والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية لمواجهة الأزمات الطارئة، مناخية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية. في إطار محددات التنمية الزراعية المتمثلة في الموارد المائية، والأرضية، والثروة الحيوانية، وبيئة الاستثمار، وتوفير البنى الأساسية، والخدمات المساندة، وبنية البحوث العالمية، وتوفير الكوادر العالية الكفاءة، وبناء الأطر المؤسسية القادرة على قيادة التنمية الزراعية.

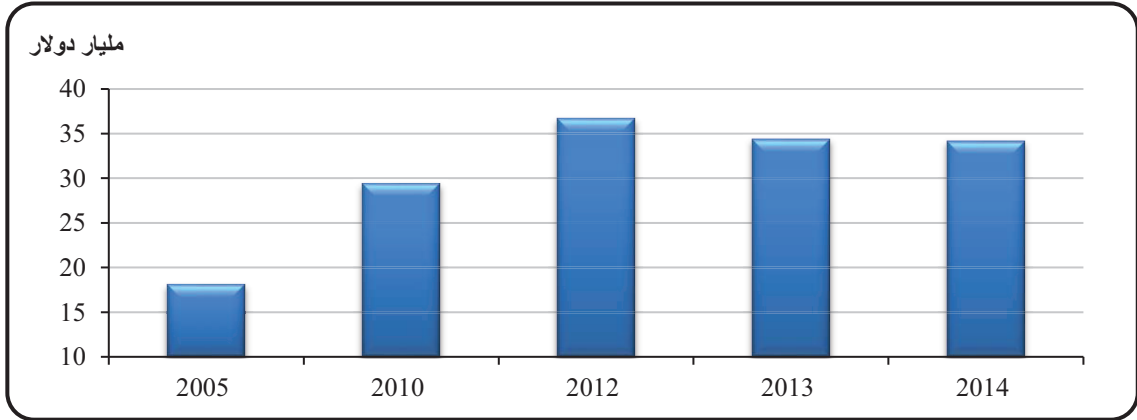
الفجوة الغذائية

انخفضت قيمة الفجوة الغذائية العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة ضئيلة بلغت 0.52 في المائة في عام 2014، ويعتبر ذلك مؤشر إيجابي مقابل متوسط ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية للفترة 2005-2014 الذي بلغ 7.3 في المائة، فقد انخفضت قيمة الفجوة للقمح والدقيق بنسبة 4.8 في المائة والذرة الشامية بنسبة 3.4 في المائة والزيوت بنسبة 2.6 في المائة، ويعود ذلك إلى مجموعة أسباب أهمها زيادة إنتاج الحبوب عام 2014 من حوالي 56.5 مليون طن إلى 61.3 مليون طن، والقمح من حوالي 27.3 مليون طن إلى حوالي 30 مليون طن، والأرز من حوالي 6.8 مليون طن إلى حوالي 7.2 مليون طن، والذرة الزيتية من حوالي 8.7 مليون طن إلى حوالي 9.2 مليون طن، كما ازداد إنتاج الخضار والفاكهة بنسب جيدة، وازدادت أعداد الثروة الحيوانية من 344 مليون رأس إلى حوالي 350 مليون رأس، وارتفع إنتاج اللحوم بنسبة 3.6 في المائة، يضاف إلى ذلك انخفاض أسعار عدد من السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق العالمية، كالقمح، والأرز والبقوليات. وانخفاض الكميات المستهلكة من الأغذية في عدد من الدول العربية التي تعاني من الأحداث الداخلية بسبب انخفاض دخل السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية في أسواقها الداخلية.

ومع ذلك فإن قيمة الفجوة الغذائية العربية الإجمالية تتصاعد بنسب عالية جداً فقد ازدادت قيمتها من حوالي 18 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 29 مليار دولار عام 2010، وإلى حوالي 34 مليار دولار عام 2014، وبلغ متوسط زيادة الفجوة 7.3 في المائة خلال الفترة (2005-2014)، وهو يؤشر إلى عدم نجاعة خطط التنمية العربية التي تهدف إلى تقليص الفجوة وهو أمر في متناول الدول العربية وصولاً إلى مستوى عالٍ من الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي في حال طبقت السياسات الزراعية وخطط التكامل العربي، واستثمرت الموارد الزراعية، والمالية والبشرية بالشكل الأمثل وفق ما تشير كافة دراسات وتقديرات المنظمات العربية المتخصصة، الملحق (12/3) والشكل (5).

وتعاني الدول العربية عجزاً في كافة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الخضروات والفاكهة والأسماك وهو عجز متراكم ومتصاعد منذ عام 1990. وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز الغذائي العربي إلى ازدياد الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية، وارتفاع مستوى الدخل لشرائح متزايدة من السكان، وتوسع الحياة الحضرية يقابل ذلك تدني مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن غلبة وسائل الإنتاج التقليدية، وضعف مخرجات البحوث العلمية، وعدم استخدام التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وضعف كفاءة الري، وفي ظل السياسات الزراعية العربية القائمة وأولويات التنمية في خطط الدول العربية، فمن المتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات القادمة.

الشكل (5): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية
2005 و(2010-2014)



المصدر: الملحق (12/3).

الاكتفاء الذاتي

استمرت معدلات الاكتفاء الذاتي متدنيةً للسلع الغذائية الرئيسية للأسباب المذكورة آنفاً، وأهمها عدم تحقيق زيادة في الإنتاج تكافئ زيادة الطلب على الأغذية، وعدم استثمار الموارد الأرضية والمائية المتوفرة بشكل رشيد، وضعف حصة القطاع الزراعي والصناعات الغذائية من الاستثمارات الداخلية والخارجية، والتوجه القطري في رسم السياسات الزراعية. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة الاكتفاء من الحبوب والسكر واللحوم إلا أن معدلات الاكتفاء بقيت في مستوياتها أو حققت تراجعاً كما هو الحال بالنسبة للقمح والبطاطس والبقوليات والزيوت النباتية والألبان. وبقيت السلع الغذائية تنتزع إلى ثلاث مجموعات من حيث نسب الاكتفاء في عام 2014:

- المجموعة الأولى وتضم السلع التي حققت فائضاً تصديرياً وتشمل الخضروات والفواكه والبطاطس والأسماك، وبنسبة 113.1 في المائة و 107.9 في المائة و 105.4 في المائة و 102.2 في المائة على التوالي.
- والمجموعة الثانية التي حققت اكتفاءً متوسطاً وتضم الألبان 82.2 في المائة واللحوم 77.5 في المائة والبقوليات 65.2 في المائة والأرز 62.5 في المائة.
- والمجموعة الثالثة وتضم سلع العجز الغذائي، التي تشمل الحبوب والذيق 52.6 في المائة، والقمح 51.5 في المائة، والسكر 35.7 في المائة، والزيوت النباتية 35.1 في المائة.

واستمرت توزيع المجموعات ونسب الاكتفاء للسلع الغذائية المذكورة على حالها وبمستويات متقاربة منذ عام 2000 وعلى مدى 15 عاماً. وترتبط أوضاع العجز الغذائي واتساع الفجوة الغذائية ارتباطاً مباشراً في استمرار حدة الفقر، وتدني مستويات المعيشة في الريف، وقلة فرص العمل بشكل عام، كما تظهر مؤشراتنا في تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول العربية مقارنة بما كانت عليه في خمسينات القرن الماضي.

تحديات الأمن الغذائي والمائي والجهود العربية لإنتاج الغذاء

يعاني الوطن العربي من عجز غذائي يزداد حدة، تجاوز كونه يشكل عبئاً ثقيلاً يضغط على ميزانيات الدول إلى عائق يمنع التطوير والتنمية. فارتفاع فاتورة الغذاء بشكل مضطرد، وخصوصاً في الدول ذات الكثافة السكانية العالية تشكل أرقاماً لا تستطيع موارد هذه الدول توفيرها ضمن بنية اقتصاداتها الحالية، وتتسع دائرة الفقر والبطالة، وعجز الخدمات عن تيسير عملية التنمية وتلبية احتياج التوسع السكاني، ويؤدي كل ذلك إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة. ونظرة على موارد الدول العربية تشير بوضوح إلى الأسباب الكافية وراء هذا العجز والتي تتمثل في تحديات استثمار المياه والأراضي والطاقات البشرية الهائلة.

إن استثمار موارد الأراضي والمياه بشكل رشيد ووقف الهدر وامتلاك التقانة الزراعية، ومراكز الأبحاث المتطورة والتوسع في الاستثمار الزراعي وتنسيق بين السياسات الزراعية والتنمية بين الدول العربية، ودعم الصناعات الغذائية، لتحويل فائض الغذاء في بعض الدول إلى منتج يحقق المواصفات ويسوق في الدول الأخرى، وتقديم الدعم لصغار المزارعين، وإقرار خطط تسويق عربية متكاملة، كلها تعتبر عوامل حاسمة في مواجهة التحدي الغذائي والمائي، والتحول إلى مرحلة الاكتفاء وتحقيق الأمن الغذائي خلال حقبة ليست بعيدة.

وقد عملت الدول العربية جاهدة خلال العقود الأخيرة لمواجهة حالة العجز الغذائي والحد من ارتفاع تكاليف الاستيراد، واتجهت لوضع خطط استصلاح الأراضي، وبناء السدود والتوسع في الرقعة المروية، والاستفادة من مياه الأمطار عبر تنفيذ مشروعات الحصاد المائي، ودعم خطط التحول نحو الري الحديث، وتعزيز البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية، وزيادة معدل الاكتفاء، والاستفادة من الخصائص المتوفرة في كل بلد واعتماد الميزة النسبية، وتوسعت في التصنيع الزراعي ونفذت مشروعات متعددة لتطوير الريف، وتوفير البنى التحتية لوقف الهجرة إلى المدن، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي، وإزالة العوائق أمام تصدير السلع الزراعية.

وساهم تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإلغاء القيود والرسوم الجمركية أمام انسياب السلع الزراعية في زيادة حجم التجارة البيئية العربية، وتدفق الاستثمارات بشكل أكثر فاعلية، وقد أقرت قمة الرياض عام 2007 الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية حتى عام 2025، كما أقرت قمة الكويت الاقتصادية عام 2009 المشروع الطارئ للأمن الغذائي العربي، ومشروع إدارة الموارد المائية، وأقرت قمة الرياض عام 2010 مشروع تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال استغلال موارد السودان. وبدأ تطبيق مشروع تعزيز الأمن الغذائي العربي عام 2010 لزيادة إنتاج القمح بالتعاون بين مؤسسات التمويل العربية وإيكاردا ونفذت المرحلة الأولى منه في عشر دول عربية بنجاح.

كما ساهم دخول عدد من الدول العربية في شراكة مع الدول الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية على تحفيز خطط التطوير، وتحسين نوعية المنتج، والتوسع في تطبيق المواصفات العالمية، واكتساب كثيراً من مهارات التسويق الزراعي، إلا أن هذه الجهود لم تحقق الأهداف المرجوة، ولم تأخذ الخطط والبرامج طريقها إلى التنفيذ الكامل، وافترقت إلى التقييم الموضوعي لرصد العقبات وإزالتها. ولم يتم استثمار طاقة الأراضي الصالحة للزراعة واستمر هدر المياه بكميات كبيرة، ولم يتم استخدام مخرجات البحوث الزراعية على نطاق واسع في الإنتاج والإنتاجية، يضاف إلى ذلك ضعف قطاع التصنيع الزراعي، ونقص الخدمات الزراعية المساندة التي تتمثل في مشروعات النقل، والتخزين، وشبكات التسويق، واستمر الانكفاء نحو السياسات القطرية، وتشتت الموارد، وهو ما دفع الكثير من الدول العربية لاستثمار مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في أماكن مختلفة من العالم لتوفير الغذاء للسكان بعد الأزمة الغذائية العالمية عام 2008 وآثارها المعروفة.

إن تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي. وخلق بيئة فعلية لجذب الاستثمارات الزراعية، وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة واستغلال أعداد الثروة الحيوانية الهائلة. وزيادة التجارة البيئية العربية التي تتمتع بميزات نسبية، وتطوير الريف والاستحواذ على التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العلمية في التقانات الزراعية، والتوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى تطوير البنية المؤسسية والهيئات التي تقود القطاع الزراعي ورفدها بالكفاءات العلمية، والعمل على تطويرها باستمرار في كافة مشروعات الري والمشروعات الزراعية المختلفة. وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.